آراء تمام حسان

في نقد النحو العربي

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة

إعـــداد الطالب

عبد القادر مبارك

إشراف أ. الدكتور:

محمد عباس

لجنة المناقشة:

1 الدكتور ابن موسات بومدين رئيسًا .
2 الدكتور محمد عباس مشرفًا ومقررًا .
3 الدكتور غيثري لسيدي محمد عضوًا .
4 الدكتور أحمد حساني عضوًا .

الإهداء

عفوا سيداتي سادتي، فقد تأخر هذا الإهداء شيئا ما، إذ امتدت دفتا هذه الرسالة ما بين سنتي (1993–2001) وبعد؛

أهدي كلّ سطر، بل كلّ حرف من هذا المجهود العلمي المتواضع إلى والدي الكريمين، فمنهما من قضى نحبه، ومنهما من ينتظر.

إلى كلّ من مد يد العون من قريب أو من بعيد، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف الدكتور محمد عباس، فقد لمست فيه الجدّ والشفقة طوال هذه السّنين.

وإلى كلّ محبّ غيور على لغة الذكر الحكيم.

م. عبد القادر

فاتحة البحث

إنّي رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يُستحسَن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النّقص على جملة البشر.

العماد الأصفهاني

بسم الله الرّحمن الرّحيم

مقدمة

عندما أتممت دراستي في مرحلة الليسانس وتوّجتها بمذكرة التخرّج في حقل اللّغويات، رجوت الله أن أكون من شداة البحث العلمي اللّساني في مستقبل التكوين. والحمد لله ها أنذا أقف على ساعدي لأنجز رسالة الماجستير في المعرفة اللّسانية "اللغوية".

اللّغة موضوع معرفي لا يدانيه أي موضوع في العلوم الإنسانية، ذلك أن اللغة كظاهرة بسطت نفوذها في كل ميدان، يبحث فيها الأديب والسياسي والمؤرّخ والشاعر والفيلسوف ورجل الدين وأهل العلوم والاقتصاد. إنها محور يجتذب التّيارات كلّها بل اللغة نفسها وعاء هذه التيارات والمشاعر.

أمّا تراثنا العربي الإسلامي، فغني كلّ الغنى بهذا الموروث اللساني المتعدد المشارب، يتفاضل الدارسون – إلى حدّ اللحظة – في استلهامه وتفجيره ثم عرضه على ما جدّ وانبجس من فلسفات ومناهج حديثة. هذا الخلق الجديد المتنوّع كفيل أن يصدّ عن جوانب كثيرة من تراثنا ظواهر التّقليد والاقتباس إلى رحاب التّنوير والإبداع.

يقول د. طه عبد الرحمن:" **تحصيل معرفة شاملة بمناهج المتقدّمين من علماء الإسلام ومفكّريهم في مختلف العلوم مع تحصيل معرفة كافية بالمناهج الحديثة تمكّن من القدرة على تجاوز طور تقليد المناهج واقتباس النظريات إلى طور الاجتهاد في اصطناع المناهج ووضع النظريات**"[1].

فما أحوجنا إذن – نحن الجيل الحاضر- إلى المزاوجة بين التّراث والحداثة، من هنا أحسب البحّاثة المجتهد الدكتور تمام حسّان واحدا من الذين يمثلون هذه المواقف المنصفة في حق التّراث والعصر معا، فاخترته موضوعا لرسالتي أمحّص اجتهاداته اللّغوية، وبالأخصّ آراءه النّقدية، فكان عنوان الرّسالة "آراء تمام حسّان في نقد النّحو العربي".

---

[1] د. طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي ، بيروت، ط1، 1994، ص 20.

مقدمة

لماذا نقد النّحو بالتّحديد؟؟ لم لا تكون البلاغة أو المعاجم أو الأصوات؟

الجواب أنّ النّحو العربي أمسى يثير حفيظة دارسين كثر، ويقضّ مضاجع متعلّمين كثر أيضا، من حيث طرائق التّدريس ومن حيث جفاف المادة، أضف إلى ذلك أن تجربتي في التّدريس مكّنتني من الوقوف على هذه الحقيقة، بالتّساؤل ذاته.

نقد النّحو العربي إذن مبحث مشروع، لكن مع التأسيس لهذا النقد والتّوجيه، وليكن دائما هاجس الناقد الموجّه التّيسير والتّقريب.

اعتمدت في هذا البحث مدخلا وفصولا ثلاثة، أما المدخل فصغت فيه بطاقة فنّية تسلط الأضواء على الدكتور تمام حسّان خرّيج كلّية دار العلوم، تكوينه ومصادر ثقافته.

عالجت في الفصل الأول عنصرين أساسين، ميزهما الشّمول والإجمال، فصغت لهما عنوان "اللّغة بين النّقد والإبداع"، تعرّضت بداية للغة والإبداع ثم لبوادر نقد النّحو العربي، وقد حصرتها في مواقف ابن مضاء فاجتهادات الدكتور إبراهيم مصطفى.

وأما الفصل الثّاني، ففيه تجلّت صفوة البحث ورغوته إذ تقفّيت فيه آراء تمام حسّان من مصنّف إلى آخر، معلّقا ما وسعني التّعليق، لأنّ المعرفة ليست حكرا على أحد، والآراء ليست قرآنا لا يناقش. التمست آراءه في نقد المنهج، وفي نقد المسائل والأبواب النّحوية بما في ذلك **أقسام الكلم**، و**الزّمن النّحوي والأدوات**.. تبيّن لي من خلال ذلك أن النّحو معنى قبل كلّ شيء.

وفي الفصل الثالث تجرّأت قليلا لأبحث في مسألتي التّجديد والتّيسير في النّحو وفي حقل اللّغة بوجه أعمّ. وتأتي الصّدارة دائما لطروحات تمام حسّان موضوع البحث، فقد خصّصت التّجديد للمناهج ثم المسائل، والأمر نفسه مع التّيسير، كما لم أتوان في إثبات ملحق للمصطلحات التي توالت في أعمال تمام حسان، مع ما يقابلها في اللّغتين الإنجليزية والفرنسية.

يبقى سؤال المنهج المعتمد في البحث؟ لقد قال التّوحيدي من قبل "**الكلام على الكلام صعب**"، أتصوّر أن المنهج الذي فرض نفسه هو **المنهج الوصفي**، وينعته آخرون بـ**منهج تحليل المضمون**، لأنه يقتضي عرض الظاهرة ثم تفسيرها من أوجه عدّة.

ولا أغيّب أبدا المنهج التاريخيّ في صفحات كثيرة من البحث، وبخاصّة المدخل والفصل الأوّل.

أفدْت أساسا من الكتب الأربعة لتمام حسان، فهي المصادر الجوهرية للبحث (مناهج البحث في اللغة – الأصول – اللغة بين المعيارية والوصفية- اللغة العربية معناها ومبناها). ثم إني جنحت إلى أبرز كتب التخصّص لأنني بصدد بحث لغويّ قويّ الصّدى، ردّد رجعه سيبويه والجرجاني والأنباري وابن خلدون والعكبري والسّيوطي وابن مضاء في القديم، والدكتور إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف،د. مهدي المخزومي وغيرهم من المحدثين، ممن لهم الفضل كلّه في تبييض وجوه هذه الصفحات العلمية المتواضعة.

وبعد، فأقول: حقّا تهيّبت الموضوع حتّى تأخّر إنجازه، لكنّ مع هذا التّهيب هناك شوقاً وتنوعاً وامتيازًا أيضا، إذ الاحتكاك بالتّراث اللّغوي موقف من شأنه أن يصقل الذّات العربية، ذات المثقّف بخاصّة، فيردّد مع ابن آجرّوم:

وَالنَّحْوُ أَوْلَىٰ أَوّلاً أَنْ يُعْلَمَا ... إذ الكَلامُ دُونَه لَنْ يُفْهَمَا

مقدمة

أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور محمد عباس، الذي كان لي ناصحا أمينا، وحريصا على الحرف العربي، وموجّها للبحث حتّ آخر اللّمسات. وإنّ بي لشوقا إلى مواصلة البحث في علوم اللّسان ما تيسّرت السّبل وعبّدت الطرق، وما ذلك على الله بعزيز.

ع. مبارك

تلمسان في 2001/07/07

مَا كُلُّ قولي مشروحًا لَكُم فَخُذُوا

مَا تعرِفُونَ وما لَم تعرِفُوا فَدَعُوا

- عمَّار الكلبي -

مدخل

تمام حسان: الثقافة والتكوين

أولا: تكوينه.

ثانيا: مؤلفاته.

ثالثا: مصادر ثقافته اللسانية.

أولا: التكوين

الأستاذ الدكتور تمام حسّان، من رجالات مصر المعاصرين باحث لساني عربيّ مجتهد، استطاع أن يجمع في تكوينه بين ثقافتين: تراثية عربية وحداثية أجنبية. تخرّج تمام حسّان في دار العلوم بالقاهرة، وهذه الأخيرة معلم من معالم العروبة والإسلام، وقد فاز فيها نفر غير قليل من أساطين العلم والفكر العربي.

ولا نغالي إن قلنا تأتي دار العلوم في الدرجة الثانية بعد الأزهر الشريف، من حيث الحرصُ على التّكوين الأصيل والإلمام بالتّراث العربيّ، والشّهرة العلمية.

رحل تمام حسّان إلى لندن حيث ناقش رسالة الماجستير في موضوع: "لهجة الكَرْنك "، ثم رسالة الدكتوراه في موضوع " لهجة عَدَن " من الجامعة نفسها.

يبدو أنّ اللّهجات كمباحث لسانية استهوته منذ البدايات، ووجد فيها منفذا إلى استلهام المنهج الوصفي الحديث ذي الأصول الغربية.

اضطلع تمام حسان بتدريس مادة النّحو العربيّ بكلّية دار العلوم منذ سنة 1959.

وفي سنة 1965 تقدّم ببحث ابستيمولوجي في اللغة بعنوان:

" منهج النّحاة العرب "، تقدّم به إلى ندوة أساتذة دار العلوم. وفي سنة 1966 قدّم بحثا ثانيا بعنوان " أمن اللّبس ووسائل الوصول إليه في اللّغة العربية ".

من الأساتذة الذين تتلمذ على أيديهم تمام حسّان:

- الأستاذ محمد هاشم عطية (مصر).
- الأستاذ فيرث FIRTH (مستشرق ألماني).

أشرف تمام حسان على العديد من الرّسائل الجامعية التي تخدم المنهج الوصفي، نذكر منها على التّوالي:

1- ابن مضاء ومنهج النّحاة القدماء في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة (ماجستير).

2- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية (ماجستير).

3- الصّواب والخطأ عند النّحاة الأقدمين في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة (دكتوراه).

4- وسائل أمن اللّبس في النّحو العربيّ (دكتوراه).

5- الزّمن في النّحو العربيّ (ماجستير).

6- الوحدات الصّرفية ودورها في تكوين الكلمة العربية (ماجستير).

7- تقسيم الكلام العربي (دكتوراه).

ثانيا: مؤلفاته

أما الكتب التي صنّفها تمام حسان، وتعد مبلغ ما وصل إليه اجتهاده في حقل اللّغويات، فنحصيها مرتّبة بحسب النّشر:

1- كتاب مناهج البحث في اللّغة: نشر سنة 1955.

2- اللّغة بين المعيارية والوصفية: نشر سنة 1958.

3- اللّغة العربية معناها ومبناها: نشر في حدود 1973، لكنّ أفكاره تعود إلى سنوات الخمسينيات.

4- الأصول: دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب: النّحو، فقه اللّغة، البلاغة.

5- البيان في روائع القرآن: من أعماله الأخيرة، نشرته مؤسّسة عالم الكتب، القاهرة.

6- منهج النّحاة العرب: بحث مركّز في نقد المنهج، كتبه عام 1965، ونشر في مجلّة "حوليات دار العلوم"، سنة 1970/1969.

7- نشر في حدود سنة 1977، ولو أنّ أفكاره كانت سابقة، أي موازية لأفكار الكتاب السّابق.

ولا نعظم القول إذا عددنا أجلّ هذه الكتب وأجرأها على الاجتهاد كتاب "اللّغة العربية معناها ومبناها "، ويليه كتاب الأصول من حيث صلتهُ بالتّراث.

وهذه الآن خلاصة وجيزة لأفكار هذه الكتب:

أ/ **مناهج البحث في اللّغة:**

هذا الكتاب هو ثمرة حسّان الأولى، تجلّت فيه الأصول النّظرية والتّطبيقية للمنهج الوصفيّ كمنهج بديل عن المعيارية الموروثة عن القدماء. يقول تمام حسّان: "ولكنّني لا أستطيع أن أغمط حقّ النّظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة، وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب. فهيكلها عربيٌّ وتطبيقها على اللّغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب "[1].

[1]- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، 1982، ص 13.

يقوم الكتاب على دراسة محكمة لعلم الأصوات بالخصوص، وعلم الصّرف، مركّزا على اللّهجات في تطبيق المنهج الوصفي، ومن هنا كان إشكال المنهج، هل نستطيع تطبيقه فعليا على اللّغة العربية الفصحى ؟ ؟ أم أنّه منهج لا يتجاوز حدود اللّهجات هنا وهناك!!

عالج تمام حسّان المنهج من خلال ستّة مستويات: مستوى الأصوات، مستوى التّشكيل الصّوتي، مستوى الصّرف، مستوى النّحو، مستوى المعجم، مستوى الدّلالة، لكنّه ركّز كثيرا على المستويين الأولين إذ فيهما يتجلّى المنهج الوصفي أكثر فأكثر.

ب/ **كتاب الأصول**: (دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب) :

(دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب: النّحو، فقه اللّغة، البلاغة)

ألّفه في أواخر السّبعينيات، وهو قراءة ثانية لكتب التّراث على مستويات النّحو، البلاغة وفقه اللّغة، ويتلخّص منهج الكتاب في خطوط رئيسية ثلاثة:

1- محاولة عرض أصول النّحو عرضا محكما منهجيا خاليا من الشّروح والمتون.

2- ردّ الاعتبار لكتب الأصول، والرّبط اليسير بين الأصول والفروع.

3- الاهتمام بما أسماه الصّناعات والمعارف، والمتمثّل في ركني فقه اللّغة والبلاغة.

ولدرجة انغماس تمام حسان في التراث – من خلال الأصول – اعتقد كثير من الدّارسين تناقضا بينه وبين كتاب " اللغة العربية معناها ومبناها "، والصّواب أنّهما امتداد لفكرة واحدة هي قراءة التّراث في ضوء علم اللّغة الحديث.

اعتمد حسان في " الأصول " ما يربو على ستّ وأربعين مرجعا، منها خمس وعشرون كتابا معدودا من مصادر اللّغة والنّحو ومن أبرز هذه المصادر: كتاب سيبويه، دلائل الجرجاني، الإنصاف للأنباري، المزهر للسّيوطي، الخصائص لابن جنّي، المفتاح للسّكاكي، الأصول لابن السّراج ..

جـ/ اللغة بين المعيارية والوصفية:

ذكرنا أنّه نشر في أواخر الخمسينيات "1958" كتبه بعد المناهج، يقوم على دراسة مقارنة بين منهجين (المعياري، والوصفي)، أيّهما أصلح لدراسة الظّاهرة اللّغوية كمنظومة اجتماعية. تجلّت هذه المعيارية في موروثنا القديم، يقول حسان: "وإنّ هذه المعيارية لتتّضح في طريقة التّناول، كما تتّضح في طريقة التّعبير، في

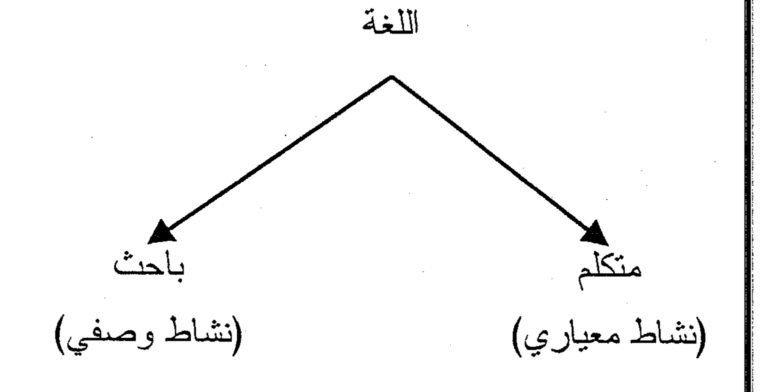
جمهرة كتب النّحو والصّرف والبلاغة، لا نكاد نستثني منها إلا قلّة ظهرت في أوّل عهد العرب بهذه الدّراسات، فقامت على الوصف في الكثير من أبوابها .. "[2].

وقد لخّص هذا المنهج في قول ابن مالك:

فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ ∴ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

بينما تجلّى المنهج الوصفي في الدّرس اللّساني الحديث بمشاربه المختلفة، وإن كانت الوصفية ملتمسة في قلّة قليلة من كتب التّراث كالذي نجده عند سيبويه والجرجاني.

يقترح تمام حسّان المنهج الوصفي بديلا لا غنى عنه " وقلنا إنّ المنهج الوصفي هو جوهر الدّراسات اللّغوية في العصر الحاضر "[3].



[2]- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، المغرب، 1980.
[3]- المرجع نفسه، ص 05.

أهم فصول الكتاب:

المعياريـــة
- القياس والتّعليل
- المستوي الصّوابي
- أثر الفرد في نمو اللّغة

الوصفيـــة
- الرّموز اللّغوية
- الاستقراء والتّقعيد
- اللّغة مسلك اجتماعي ذو نماذج

د/ كتاب اللغة العربية " معناها ومبناها ":

يعدّ هذا المصنّف – كما أسلفنا – أجرأ محاولة إجتهادية في الدّرس اللّغوي الحديث بكلّ مستوياته (النّحو – الصّرف – الأصوات – الدّلالة – المعاجم – البلاغة ..).

يقول تمام حسان عن كتابه هذا: " ولو أنّ جمهور الدّارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام، فإنّه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهدا جديدا في فهم العربية الفصحى مبناها ومعناها وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال .. "[4].

---

[4]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، د ت، ص 10.

غير أنّ الدّارسين " المتحفّظين " أبدوا توجّساً من بعض آرائه ورأوا أنّ منهجه لم يجد نفعا في تطبيقه على العربية الفصحى إلا في القليل النّادر. ومما قوّى هذا الزّعم أنّنا لا نجد رواجا لهذه الكتب النّوعية والجريئة معا، لا لشيء إلا لأنّه ما تزال **جدلية التّراث والمعاصرة** قائمة إلى حدّ اللّحظة!!

فصول الكتاب: - الكلام واللّغة.

- الأصوات.
- النّظام الصّوتي (علم الصّوتيات).
- النّظام الصّرفي.

اللّغة العربية الفصحى، والفكرة

ن منذ نعومة أظفاره كان يحاضر

ار النّظامين النّحوي والصّرفي في

ز والتّباين.



كلية دار العلوم

منهج النحاة العرب

للدكتور تمام حسان

أستاذ النحو العربي – كلية دار العلوم

مستخرج من حوليات كلية دار العلوم
العدد الثانى — ١٩٦٩ / ١٩٧٠

كتب هذا البحث عام 1965 ونشر في مجلة «حوليات دار العلوم» في 1969 – 1970 وقد تطور فكر صاحبه منذ ذلك التاريخ فاستقل باتجاه علمي ما يخالف القليل مما اشتمل عليه هذا البحث، وبخاصة ما يخالف المعروف بتضافر القرائن وجواز الترخص عند أمن اللبس. (انظر تطوير ذلك في كتاب: البيان في روائع القرآن – عالم الكتب القاهرة).

مطبعة جامعة القاهرة
١٩٧١

ثالثا: مصادر ثقافته اللغوية

I- المصادر العربية:

- الأصول في النّحو، لابن السراج.
- إعجاز القرآن، للرّماني.
- الإغراب في جدل الأعراب، ابن الأنباري.
- الاقتراح في أصول النّحو، السّيوطي.
- ألفية ابن مالك.
- الإيضاح في علل النّحو، للزّجاجي.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني.
- البيان والتّبيين، للجاحظ.
- الجنى الدّاني في معرفة حروف المعاني، لابن أمّ قاسم المرادي.
- الخصائص، لابن جنّي.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، لعبد القاهر الجرجاني.

- الردّ على النّحاة، لابن مضاء.

- شرح الأشموني على الألفية، الأشموني.

- شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل.

- الكتاب لسيبويه.

- لمع الأدلّة، لابن الأنباري.

- المزهر في علوم اللّغة، للسّيوطي.

- مغني اللّبيب، ابن هشام.

- مفتاح العلوم، للسّكّاكي.

- المفصّل في النّحو، الزّمخشري.

- همع الهوامع، للسّيوطي.

II- المصادر الأجنبية:

01- ***Bloom Field*** : Language.

02- ***B.Russer***: Human Knouwledge.

03- ***Charle Bally*** : Traité de stylistique française.

04- ***Dermestater*** : La vie des mots.

05- ***De Saussure*** : Cours de linguistique générale.

06- ***Firth*** :

- Sounds et prosodies, à l'article in the transactions of the philological society.
- Technique of semautics, A l'article in the T.P.S

07- ***Firth*** : Personality and language in society.

08- ***Jespersen***: The philosophy of grammar.

09- ***Jespersen***: Language.

10- ***Joseph H. Greenberg***: New invitation to languistics.

11- ***I.A.Richards-C.Z Ogden***: The meaning of meaning.

12- ***Martinet***: Phonology as fonctional phonetics.

13- ***Meillet***: Linguistique historique et linguistique générale.

14- ***Maronzean*** : Lexique de la terminologie linguistique.

15- ***Max Muller***: Lectures on the science of language.

16- ***N.Shomsky***: Aspects of the theory of syntax.

17- ***Sapir*** : Selected writings.

18- ***Troubertzkoy***: Principe de phonologie.

19- ***Vendryes*** : Language.

20- ***W.A.Bennett***: Aspects of language and language teaching.

والنَّحْوُ أَوْلَى أَوَّلاً أَنْ يُعلَما

إذ الكَلَامُ دونه لَنْ يُفْهَما

-ابن آجرّوم-

الفصل الأول

اللغة بين الإبداع والنقد

أولا: اللغة والإبداع

ثانيا: بوادر نقد النحو العربي

أولا: اللغة العربية والإبداع

إنّ البحث في مستويات اللّغة مشروع مفتوح يتوقّف على استلهام الجهود الأولى وخلق التّكامل فيما بينها، وجعلها قدر الإمكان مواكبة للعصر، فالتّراث العربيّ على اختلاف أشكاله مادّة خصبة منها ما لم ينفض عنها الغبار بعد، ومنها ما هو أحوج إلى إعادة النّظر والتّرتيب والتّمحيص، بحكم أنّ الغلبة في التّعامل معه كانت للنّقل والتّقليد إلى غاية وقت متأخّر.

ومن جملة مستويات التّراث اللّغوي العربيّ تستوقفنا حقول النّحو والصّرف والبلاغة والمعاجم، إذ كثيرا ما تكون كتب العلماء القدامى بمثابة الكلمة الأخيرة في كلّ فنّ أو علم، وفي هذا الصّدد يقول تمام حسّان: " ظاهرة كانت مشؤومة في تراثنا العربيّ هي ظاهرة التّقليد والنّقل عن السّابقين، ولقد شاعت هذه الظّاهرة واستمرّت حتّى لتبدو نشأة كلّ فرع من فروع الدّراسات العربية كأنّها طفرة لا تمهيد لها ولا استمرار لنموّها وتطوّرها. فالنّحو بدأ عملاقا بكتاب سيبويه وتوقّف عن ظهوره عن النّمو، والعروض من ابتكار الخليل و لم يضف إليه أحد شيئا وهكذا ثم جاء المتأخّرون فكان دورهم الاستيعاب والنّقل والإضافة ... فلقد قرأوا وناقشوا

وعلّقوا وشرحوا، أما محاولة الخلق والابتكار والإبداع فلا نكاد نظفر من ذلك إلا بالقليل النّادر "[1]. إنّ نصّاً كهذا ليس قدحا في تراثنا الجليل بقدر ما هو دعوة إلى تفجيره والإضافة إليه، وإنّا لنقرّ بأنّه تراث قلّ نظيره غنى وتنوّعاً.

والنّحو العربيّ كجزء من هذا التّراث عرضة بلا منازع للتطوّر والتّجديد، بل هو عرضة للنّقد والتّوجيه في وقتنا الحاضر؛ لأنّ النّحاة القدامى سلكوا مناهج عدّة في إثراء دراساتهم، وفي هذه المناهج ما يقف في وجه المسايرة والتّطوّر، وبخاصّة إذا استحضرنا محور تعليمه للنّاشئة وترغيبهم في استيعابه. ومن هنا يكون مشروع هذا البحث تقصّي الجهود المحدثة في دراسة التّراث النّحوي وبالأخصّ محاولات النّقد والتّوجيه.

وليس تمّام حسّان أوّل من يخوض في هذا الحقل ويبدي آراءه في النّقد والتّوجيه، فقد ألّف شوقي ضيف "تجديد النّحو" و" تيسير النّحو التّعليمي "، وألّف مهدي المخزومي "في النّحو العربي: نقد وتوجيه "، وغير هؤلاء كثير من الذين ألّفوا بغرض التّبسيط والتّسهيل على النّاشئة، يقول المخزومي: " فقد حاولت في

---

[1]- د. تمام حسان، الأصول: دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. النحو – فقه اللغة – البلاغة – الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة 1982: ص 361-362.

هذه الفصول – ما وسعني ذلك – أن أخلّص الدّرس النّحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النّحوي قدرته على العمل، وكان النّحاة رحمهم الله – قد جعلوا من هذا المنهج منطلقا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا أنفسهم في محاولة التغلّب عليها، وأتعبوا بها الدارسين "[1].

فهذه دعوة صريحة إلى طرح نظرية العامل ذات البعد الفلسفي المنطقي، وهي دعوة سبقه إليها رائد الدّراسات النّقدية ابن مضاء القرطبي في كتابه " الرّدّ على النّحاة "، بتحقيق شوقي ضيف.

وأما تأثّر النحو العربي بالمنطق اليوناني والفلسفة وعلم الكلام، فموقف شائع على اختلاف العصور، بما في ذلك عصر التّدوين، ويكفي أنّ أصول اللّغة محمولة على أصول الشّرع، ومسألة أخرى تلفت النّظر عند القدامى في منهج الدّرس والتّأليف، وهي مسألة تهميش بعض مستويات اللّغة والاهتمام بحقل على حساب حقل لغويّ آخر، من ذلك المستوى الصّوتي الذي لا ينفكّ صلة عن المستوى

---

[1]– د. مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه: دار الرائد العربي / بيروت / ط2، 1986: ص16.

الصّرفي، فلم يدرس الصّرف دراسة واعية لأن دراسة الصّوت كانت قد سقطت من حساب بعض الدّارسين، وإن بدأها الخليل والفرّاء وتلاميذهما و لم يدرك الخلف ما بين الدّراسين من اتّصال وثيق فأهملوا الدّرس الصّوتي، وصرفوا جهودهم إلى دراسة الكلمة، وما يعرض لها، فلم يتح لهم فهم الظّواهر اللّغوية فهما يحلّ ما كانوا يواجهون من مشكلات[1]. والظّاهرة نفسها يعلّق عليها تمام حسّان قائلا: "وهكذا نجد في كتاب سيبويه دراسة كاملة لأصوات العربية، ولكنّ هذه الدراسة كانت ملحقة بالنّحو لا ممهّدة له ولا معينة على فهمه كما ينبغي لها أن تكون، ذلك بأنّها جاءت في آخر الكتاب، فلا يراها القارئ إلا بعد الفراغ من النّحو والصّرف، وفي وضعها هذا الموضع من الكتاب دليل على أنّ النّحاة لم يكونوا يقدّرون العلاقة العضوية التي تربط الأصوات والنّحو حقّ قدرها "[2].

فالذي يعنيه هنا تمام حسّان أن منهج سيبويه في ترتيب مستويات اللّغة أثّر في النّحاة بعده، وبالتّالي لم يولوا هم أيضا اهتماما بالأصوات أو الصّرف على حدّ سواء، بينما وجّهت العناية القصوى لأبواب النّحو إلاّ إذا استثنينا ابن جنّيّ وأبا

---

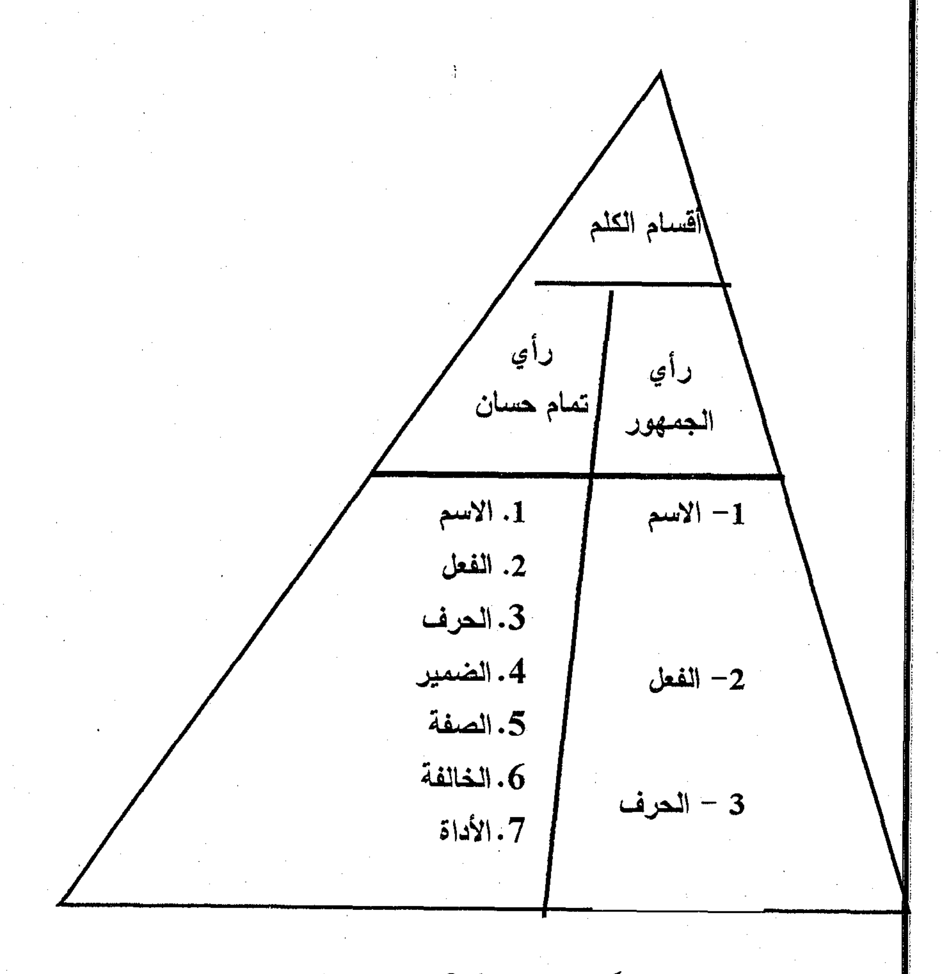
[1]– المرجع نفسه، ص 27-28.

[2]– تمام حسان، المرجع السابق، ص 97.

عثمان المازني، وأعتقد أنّ ظهور المدارس النّحوية دليل كاف على هذا التعلّق والإخلاص لمسائل النّحو. ومن أبرز المسائل النّحوية الصّرفية التي وقف عندها تمام حسّان مبديا رأيه فيها، **باب أقسام الكلم**؛ إذ نعلم جميعا أنّ أقسام الكلم ثلاثة: **اسم وفعل وحرف**، هذا في جلّ لغات العالم، فرأى أنّ هذا التّقسيم بحاجة إلى إعادة النّظر ومحاولة التّعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبنيّ على استخدام منطق المبنى والمعنى معا.

"ومن هنا يتّضح أنّ أقسام الكلم السّبعة التي ارتضيناها موضّحين بها مواطن الضّعف في التّقسيم الذي ارتضاه النّحاة من قبل هي كما يأتي: الاسم، الصّفة، الفعل، الضّمير، الخالفة، الظّرف، الأداة[1]."

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: دار الثقافة / المغرب / د ت:ص 88.



شكل رقم 01:

يوضّح التّقسيم الجديد الذي ارتضاه تمام حسّان لأقسام الكلم.

فهذا التّقسيم مبنيّ على اعتبارات صرفية بالأساس، الغلبة فيها لسلطان المعنى لا غير، ومن هنا تتأكّد شراكة النّحو والصّرف بعلم البلاغة بفرعيها البيان والمعاني.

وقد لا يرضي هذا التّقسيم أنصار قاعدة الاقتصاد في اللّغة ودقّة التبويب في الحدود والتعاريف[1].

كما قد لا نعظم القول إذا اعتبرنا المسائل الأكثر عرضة للاختلاف والتّنازع بين الدّارسين قدماء ومحدثين، هي مسائل الحدود والتّعريفات، وهنا الحكم أقرب إلى مدارك المدارس الفنّية بخاصّة، ففي تعريف الجملة كقسم شائك من أقسام التّركيب النّحوي، يعترض نايف خرما "ومن الأمثلة التي تعطى عادة على معايير غير دقيقة أو غير علمية لأنّها تعتمد على مفاهيم غامضة، ذلك التّعريف التّقليدي للجملة" بأنّها مجموعة من الكلمات تتألّف من مبتدأ وخبر تؤدّي معنى تامّا"، فهذا التّعريف يعتمد أوّلا على مفاهيم يجب أن تكون محدّدة سلفا مثل مفاهيم: الكلمة، المبتدأ، الخبر، المعنى التامّ، وهي من المفاهيم التي يعسر تحديدها ولكن لا يجوز أن تؤخذ كمسلّمات يعتمد عليها أي تعريف يقصد به التّحرير والتّوضيح "[2].

وفي باب النّواسخ وبالتّحديد " كان وأخواتها" يجنح شوقي ضيف إلى رأي الكوفيين دفعا للّبس الطّارئ على قاعدة كلّ من الفاعل والخبر، أضف إلى ذلك

---

[1]– ينظر: د. قطبي طاهر، بحوث في اللغة: فصل الاقتصاد اللغوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990: ص 23.

[2]– نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ط2 – 1979، ص 126.

تقسيم الفعل إلى تامّ وناقص، يقول "وواضح أنّه أولى أن نأخذ في إعراب كان وأخواتها برأي الكوفيّين، لأنّه يسدّ ثلما ثلاثا: ثلمة الفعل وأنّ منه تامّا وناقصا وهو كان وأخواتها وثلمة المرفوع بعد الفعل وأنّه ليس فعلا، وثلمة الخبر وأنّه قد يكون منصوبا بعد كان وأخواتها "[1].

والحقّ أنّ اعتراض شوقي ضيف – كما نتصوّره – صائب في منطق التّيسير ورفع اللّبس، ومثل هذه الاعتراضات كثيرة ومنطقية في مجهوده القيّم "تجديد النّحو العربيّ " نزولا عند مبدأ التّبسيط والتّيسير.

ونظير هذا رأيه في باب التّنازع الذي يرى إلغاءه موافقا لكلّ من سيبويه وابن مضاء" وأخذت برأيه (ابن مضاء) ورأي سيبويه في أنّه لا يوجد في العربية تنازع بين عاملين على معمول واحد، بل دائما العامل الثّاني أو الفعل الثّاني هو العامل فيه، وإذا كان فاعلا يقال كما قال سيبويه والكسائي إنّه حذف مع الفعل الأول لدلالة السّياق عليه[2]."

[1]– د. شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف،مصر، ط2، 1986، ص 13.

[2]– المرجع نفسه، ص 19.

ولقد أورد سيبويه أربعة شواهد شعرية على هذا الباب " التنازع"*.

في قول الفرزدق:

إِنّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتانِي مَا جَنَى .:. وَأَبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ

وقولُه أيضا:

وَلكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي .:. بَنُوعَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنافٍ وَهَاشِمُ

وقولَ طفيل الغَنوي:

وَكُمْتاً مُدَمّاةً كَأَنَّ مُتونَها .:. جَرَىٰ فَوقَها واسْتَشْعَرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[1]

ويقولُ رجلٌ من باهلة:

وَلَقد أَرَىٰ تَغْنَىٰ بِهِ سَيْفَانَةٌ .:. تُصْبِي الحليمَ ومِثْلُها أَصْبَاهُ

يقول سيبويه: "والفعل في كلّ هذا مُعمل في المعنى وغير معمل في اللّفظ والآخر "الثّاني" معمل في اللّفظ والمعنى"[1].

---

*ينظر سيبويه، الكتاب ج1 ص 76-77.

[1]- كمتا مدماة: خيل مشربة حمرة.

كما يقف شوقي ضيف جنبا إلى جنب مع ابن مضاء في إلغاء تقدير متعلّق للظّرف والجارّ والمجرور " وحقّ لابن مضاء أن يهاجم النّحاة فيه فيقول: إنّ الظّرف والجارّ والمجرور هما أنفسهما اللّذان يقعان خبرا أو نعتا أو حالا "[2].

المثال	رأي الجمهور	رأي ابن مضاء
قال عزّ وجلّ: ﴿الحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ﴾ الفاتحة 01.	لله: جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره: استقرّ — مستقرّ.	لله: خبر لا متعلّق له.
وقال تعالى: ﴿والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ الأنفال 52.	أسفلَ: ظرف، خبر متعلّق بمحذوف تقديره: استقرّ — مستقرّ.	أسفلَ: خبر لا متعلّق له.

شكل رقم 02:

يوضّح الفرق بين رأي الجمهور ورأي ابن مضاء في مسألة حذف المتعلّق.

فالدّعوة إذن بطرح المتعلّق المحذوف للخبر سبيل إلى التّيسير ونبذ الخلافات الفرعية، وهو جوهر هذا البحث كلّه فيما نزعم، لأنّ النّاشئة والمبتدئين ما أحوجهم إلى تجنّب هذه التّعقيدات والتّعليلات الفلسفية.

[1]- د. شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده، دار المعارف، مصر، 1986، ص 111-112.

[2]- شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 25.

وهذا رأي عبّاس حسن في باب البدل من موسوعته " النّحو الوافي" "إنّ التّفرقة بين ***عطف البيان وبدل كلّ من كلّ*** قائمة على أساس غير سليم، فمن الخير توحيدها، لما في هذا من التّيسير ومجاراة الأصول اللّغوية العامّة أمّا الرأي الذي يفرّق بينهما في بعض الحالات فرأي قائم على التّخيّل والحذف والتّقدير من غير داع ومن غير فائدة ترجى"[1].

توضيح:

جَاءَنِي مُحَمَّدٌ أَبو عَبْدِ اللهِ

بدل — عطف بيان

جَاءَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

بدل — عطف بيان

وقال الشّاعر[2]:

أنا ابْنُ التّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ∴ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعًا

عطف بيان على البكريّ لا يجوز أن يكون بدلا.

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط5، ج3، د ت.

[2]– الإسفراييني، لباب الإعراب، تحقيق بهاء الدين، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1984، ص 396.

وفي نقد منهج القدامى يسجّل المخزوميّ خلطهم بين الأساليب تبعا لخلطهم في وظائف الأدوات " ويجمعون بين أسلوبين مختلفين، لكلّ منهما أداة مختلفة خاصّة، لا صلة لها بالأخرى إلّا شبه لفظيّ محض، فيعالجون أسلوب الحصر أو القصر مع ما يعالجون من صور تعبيرية في الاستثناء، الفرق كبير بين قولهم: ***سافر القوم إلّا زيدا***، وقولهم: ***ما سافر إلّا زيد*** فالمثال الأوّل استثناء والمثال الثاني توكيد، ولا صلة لأحد الأسلوبين بالآخر، وأداة الاستثناء هي (إلّا) أمّا أداة القصر هنا فهي: (ما + إلّا) "[1]. فالنّص إذن شاهد على تداخل البلاغة بعلم النّحو.

ثم إنّ الدعوة إلى الخلق والابتكار والتّجديد في علوم البلاغة، رحلة كلّ الدّارسين المحدثين، يستوي في هذا الذين يهضمون التّراث والذين استلهموا الآراء اللّسانية الغربية، نقصد بالضّرورة أنصار المنهج الوصفيّ وأنصار المدرستين التّوليدية والتّحويلية. يقول تمام حسّان: "والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءا جديدا كاشفا على التّراث اللّغوي العربيّ كلّه منبعثا من ***المنهج الوصفيّ*** في

[1]- المخزومي، مرجع سبق ذكره، ص 233.

دراسة اللغة، وهذا التّطبيق الجديد للنّظرة الوصفية في اللّغة يعتبر أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللّغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر "[1].

في حين يرى فريق آخر أنّ ما جاء به المنهج الوصفيّ غير صالح لتطبيقه على اللّغة العربية الفصحى، وربّما كان أصلح للّهجات العامية، وفي مناطق خاصّة من العالم العربيّ.

ولهذا رأى نايف خرما أنّه منهج أثبت جدارته وفائدته في الكشف عن بعض قواعد اللّغات التي لم تكن مكتوبة وليس لها قواعد معروفة كلغات الهنود الحمر، ولكنّه ليس منهجا قادرا على الكشف عن قواعد لغات معروفة ومكتوبة جرت عليها كثير من الدّراسات السّابقة كاللّغات الحديثة مثلا كما أنّه بالتّأكيد ليس نظرية لغوية متكاملة[2].

مهما يكن فإشكالية المنهج تبقى قائمة، والثّبوت على منهج واحد في الفكر لا يتصوّر ثم إنّ الاختلاف دليل التنوّع واللّقاح. ونودّ أن نشير في ثنايا هذا الفصل إلى بعض القضايا المتصلة باللغة العربية وسبل إحيائها بشكل عام، إذ يمكن اعتبار

---

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، د ت، ص 10.

[2]- نايف خرما، مرجع سبق ذكره، ص 296.

التّعريب مثلاً في العالم العربيّ من أقوى خطوات الإبداع، فيكفينا تبعية أن ندرس العلوم الحديثة بلغات أجنبية، لأنّ هذا يورث تبعية فكرية كما يورث تبعية في الأخلاق والسّلوك، فلغة كلّ أمة هي روحها وفكرها في الآن ذاته.

يقول أحمد مستجير[1]: " وعلى المستوى البعيد يكون تعريب المصطلح حافزا للباحثين على اشتقاق مصطلحات عربية جديدة، وحين يتمّ تعريب مصطلح فإنّه يصبح أصيلا في اللّغة العربية، بمعنى أنّه يقبل التّذكير والتّأنيث والتّثنية والجمع وتسري عليه كلّ قواعد لغتنا "[2].

فالموضوع الرئيس هو موضوع اللّغة والفكر بشكلٍ عامّ، إذ الاكتشافات والاختراعات باللّغة الأمّ سبيل أنجع في تطوير هذه اللّغة وانتشارها، ومن ثمّ نولي عناية قصوى للتّرجمة، وهذه الأخيرة " التّرجمة " مصطلح أشمل من التّعريب لأنّها تتعدّى المصطلحات إلى الأفكار والإنتاج العلميّ بكلّ مستوياته، هذا في جميع اللّغات. وأي بأس لو استحضرنا مقولة رجاء جارودي في هذا السّياق "لا شيء

1– د. أحمد مستجير عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عميد كلية الزراعة بجامعة القاهرة، ترجم ثلاثا وعشرين (23) كتابا في الهندسة الوراثية.

2– أحمد مستجير، مجلة العربي " استطلاع عن مجمع اللغة بالقاهرة "، عدد 450، ماي 1996.

يعرّف بالإنسانِ سِوى الإبداعِ "[1]. إنّ الترّجمة أشمل كلّ أشكال الإبداع في العلم والأدب، وليس الإبداع الأدبيّ فحسب، وهو لزام على العربيّ أن يفجّر طاقاته الإبداعية في مجال القصّة والرّواية والقصيدة، إذ الأدب عنوان التّطوّر أو التّدهور.

ونسوق في هذا المقام قاعدة اجتماعية أو بالأحرى في علم الاجتماع اللّغوي يجسّدها تمام حسّان "إنّ الصّواب اللّغوي من مقوّمات الشّخصية المتوازنة التي يحتمل أن تؤثّر في اللّغة وإنّ شخصية الفرد الذي يحتاج إلى تصحيح كلامه قد تصبح في جملتها أحيانا بحاجة إلى إعادة بنائها لما يسبّبه النّقد الاجتماعي من تهديم هذه الشّخصية "[2].

[1] – « Rien ne peux définir l'homme que la création »

[2] – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، المغرب، 1980، ص 88.

ثانيا: بوادر نقد النحو العربي.

1- ابن مضاء* وكتابه الردّ على النّحاة:

لا نغالي إذا قلنا إنّ ابن مضاء القرطبي من السبّاقين إلى الجهر بنقد منهج النّحاة الأقدمين، فالكتاب من خلال عنوانه يظهر بأنّه مصنّف في صلب نقد النّحو. تشرّف بتحقيق هذا الكتاب شوقي ضيف وله عليه تعليقات وتخريجات شتّى سواء في مقدّمة الكتاب أو في مؤلّفه المشهور " تجديد النّحو". يعدّ هذا الكتاب بحقّ مرجعا لمن يروم النّظر في كثير من مسائل النّحو وبالأخصّ موقف صاحبه من نظرية العامل، إذ نادى بإلغائها على الرّغم من كونها أسّاً مكينا في أصول النّحو العربيّ. يقول ابن مضاء:" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ... وأمّا العوامل النّحوية فلم يقل بها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع "[1].

---

*هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء، يلقب غالبا بالقرطبي نسبة إلى جده الأندلسي. ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة للهجرة (513هـ)، قرأ عن القاضي أبي الفضل عياض وابن العربي، وابن سمحون. له من الكتب: الرد على النحاة، وهو الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا. وكتاب المشرق في النحو، وكتاب تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان. توفي رحمه الله سنة 592هـ.

ينظر: بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

1- المرجع نفسه، ص 126.

فكما لا يجوز تأويل النّصوص القطعية تأويلا يخلّ بالمعاني والأحكام، كذلك لا يجوز تأويل العوامل والمعمولات في صلب النّص، وقد عزا شوقي ضيف هذه الآراء الجريئة إلى ثورة ابن مضاء على المشرق تحت تأثير النّزعة الظّاهرية التي غذّتها ثورة الموحّدين على كتب المذاهب، والغريب أنّه لم يعن بتأليف كتاب ضدّ فقه المشرق، وإنّما عني بالتّأليف ضدّ النّحو الشّرقي، إذ صبّ عنايته كلّها على النّحو[1]. لكنّنا وجدنا – في غير موضع – أنّ شوقي ضيف يجنح إلى آراء ابن مضاء في التّيسير أو في إلغاء بعض الزّوائد النّحوية التي خلّفتها كتب الشّروح وهوامش المتون.

وفي تجديد النّحو ما يشفع لابن مضاء كثيرا من آرائه ومآخذه، ففي باب التّنازع "قد حمل ابن مضاء حملة عنيفة على نحاة البصرة والكوفة جميعا لإقامتهم الباب على أمثلة افترضوها ودعا إلى إلغائه (باب التنازع)، "وأخذت برأيه ورأي سيبويه في أنّه لا يوجد في العربية تنازع عاملين على معمول واحد. بل دائما العامل الثّاني أو الفعل الثّاني هو العامل فيه وإذا كان فاعلا يقال كما قال سيبويه والكسائي، إنّه حذف مع الفعل الأوّل لدلالة السّياق عليه"[2].

---

[1]– د. عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 130.

[2]– شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 19.

إنّ مصطلح الافتراض الوارد عن شوقي ضيف لا ينفي كونه منهجا عند النّحاة القدامى، وهو التّأويل نفسه لأنّ كثيرا من تخريجات القدامى مبنية على أساس الافتراض، ففي باب الاختصاص نقول مثلًا:

" *نَحْنُ مَعَاشِرَ أَهْلِ العِلْمِ لاَ نَسْأَمُ مِنَ التَّحْصِيلِ* ": فيه افتراض بإضمار الفعل " أخصّ " أو " أعني".

كما وقف تمام حسّان مليا مع ابن مضاء في موضوع العلاقات السّياقية من خلال طرح لسانيّ حديث، وذلك أنّه تناول هذا الفهم لطبيعة العلاقات السّياقية، بالنّقد والتّفنيد والتّجريح، ولكنّه بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقية لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية، باختلاف المعاني النّحوية، و لم يقم مقام العامل فهما آخر لهذه العلاقات غير قوله: " إنّ العامل هو المتكلّم " فجعل اللّغة بذلك عملا فرديا يتوقف على اختيار المتكلّم ونفى عنها الطّابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخصّ خصائصها[1]. ونشير أيضا إلى أبرز طرح من طروحات

[1]– تمام حسان، اللغة العربية، ص 185.

ابن مضاء، وهو دعوته إلى إلغاء العلل الثّواني والثّوالث بحجّة أنّها حشو لا يفيد العلم بها بشيء ولا يرجى تعليمها ولا تعلّمها.

يقول ابن مضاء:"ومما يجب أن يسقط من النّحو:العلل الثّواني والثّوالث وذلك مثل سؤال السّائل عن زيد من قولنا: قَامَ زيدٌ لم رفع؟فيقال: لأنّه فاعل وكلّ فاعل مرفوع فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصّواب أن يقال له كذا نطقت به العرب".[1]

وهناك دراسة قيّمة عن العلّة النّحوية، تاريخ نشأتها وعوامل تطوّرها، للدكتور مازن المبارك لمن أراد أن يستزيد تبيانا.

مهما يكن فإنّنا لا نستطيع دوما أن نحاكم المنظومة الفكرية القديمة بمنطق لسانيّ حديث مبتكر، ويبقى ابن مضاء من أوائل من بعجوا الطّريق إلى تهذيب قواعد النّحو وتيسيرها.

[1]- بكري عبد الكريم، ابن مضاء، ص 71.

2- إبراهيم مصطفى* وكتابه " إحياء النحو ":

قد يبدو الكتاب أكثر جرأة واستفزازا من خلال عنوانه الذي هو أكبر منه كما يعبّر منتقدوه. وكأنّ النّحو العربيّ مات عن آخره فأتى الأستاذ إبراهيم مصطفى ليبعثه من جديد، ولعميد الأدب العربي طه حسين يد طولى في صياغة هذا العنوان " إحياء النّحو "، إذ أنّك تقرأ في مقدّمة الكتاب بقلم طه حسين ما نصّه: "أقبل عليّ إبراهيم ذات يوم، فقرأ عليّ فصولا من كتابه هذا، فأبيت عليه إلاّ أن يمضي في القراءة من الغد، وما زلنا كذلك يقرأ وأسمع وأناقش حتى أتمّ قراءة الكتاب ولم يكن يعرف له اسما، فاقترحت عليه هذا الاسم الذي وسمه بـ "إحياء النّحو" فأكبره واستكثره وأشفق منه، وألححت أنا فيه، فلم يستطع لي خلافا "[1]. وفي هذا الكلام ما يذكّرنا بثورة عميد الأدب على الأزهر الشّريف ومناهجه في التّدريس. ولندع عميد الأدب نفسه يجري قراءة للكتاب انطلاقا من العنوان، "وأنا أتصوّر إحياء النّحو على وجهين: أحدهما أن يقرّ به النّحويون من العقل الحديث ليفهمه ويسيغه ويتمثّله ويجري عليه تفكيره إذا فكّر ولسانه إذا تكلّم وقلمه إذا كتب،

---

*الأستاذ إبراهيم مصطفى من كبار أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة، وكذا مجمع دمشق صديق حميم للدكتور طه حسين. ساهم كثيرا في إثراء الدراسات اللغوية الحديثة متبنيا فكرتي التجديد والتيسير، ويعد كتابه " إحياء النحو " أجرأ محاولة في هذا الصدد.

[1]– د. طه حسين عن: كتب ومؤلفون، جمع وتقديم: د. شكري فيصل، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1984، ص 08.

والآخر: أن تشيع فيه هذه القوّة التي تحبّب إلى النّفوس درسه ومناقشة مسائله، والجدال في أصوله وفروعه، وتضطرّ الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه"[1].

وأمّا إبراهيم مصطفى فيوضّح دواعي التّأليف وأهدافه في المقدّمة: "أطمع أن أغيّر منهج البحث النّحوي للّغة العربية، وأن أرفع عن المتعلّمين إصر هذا النّحو، وأبدّلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقرّبهم من العربية وتهديهم إلى حظّ من الفقه بأساليبها "[2]. ويمكن إجمال أصول البحث فيما يلي:

1- العلامة الإعرابية لا أثر لها في تصوير المعنى ولا سيما الفتحة، " أما علامات الإعراب فقلّ أن ترى لاختلافها أثرا في تصوير المعنى وقلّ أن يشعرنا النّحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع، ولو أنّه تبع هذا التّبديل في الإعراب تبديل في المعنى "[3].

2- إنّ الرّفع علم الإسناد.

3- إنّ الجرّ علم الإضافة.

---

[1]- د. طه حسين، المرجع نفسه: ص 88.

[2]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937: ص أ.

[3]- المرجع نفسه: ص ـــ.

4- إنّ الفتحة ليست علامة إعرابية ولكنّها الحركة الخفيفة المستحبّة.

5- التّنوين علم التّنكير.

6- لك في كلّ علم ألا تنوّنه وإنّما تلحقه التّنوين إذا كان فيه حظّ من التّنكير.

7- لا تحرم الصّفة التّنوين حتّى يكون لها حظّ من التّعريف.

وإذا عقّبنا على اعتباره الفتحة حركة خفيفة مستحبّة، فما تعليلها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾[1]، هل تقوم الفتحة هنا مقام السّكون ليحسن السّكوت عليها ؟ إنّ الفتحة هنا لها دلالة قطعية على وظيفة المفعولية، وهذا من أسرار البلاغيين في التّقديم والتّأخير.

وقد علّق أستاذي الدكتور قطبي الطّاهر على كتاب " إحياء النّحو " بقوله: " إنّ المؤلّف لم يستطع أن يقنعنا أن النّحاة العرب أهملوا المعنى في معالجتهم المادّة اللّغوية، لأنّ النّحاة فيما نعلم لم يصدروا في كلّ نشاطهم النّحوي إلا عن المعنى على وجه من الوجوه، ولو لجأوا في ذلك إلى التّأويل "[2].

---

[1]– سورة فاطر، الآية رقم 28، ينظر في تفسير هذه الآية: <u>الزمخشري، تفسير الكشاف، تحقيق محمد مرسي عامر</u>، دار المصحف، القاهرة، ج5، د ت: ص 84.

[2]– قطبي الطاهر، بحوث في اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990 ص 106.

والحقّ أنّ كثيرا ما نجد المشتغلين بالدّرس النّحوي الحديث، يصفون محاولة إبراهيم مصطفى بالجرأة إلى حدّ التّهوّر نظرا لعدم التزام الحجج المقنعة بغضّ النّظر عن مشروعية التّساؤل (التبرّم بالنّحو والضّجر من قواعده).

ومهما يكن من أمر إبراهيم وإحيائه فإنّه سباق إلى نقد النّحو العربيّ، والنّظر في أصوله مادّة ومنهجا، ويبدو أنّا نبارك اعتراضه على التّفريق الدّقيق ***بين البدل وعطف البيان***، " أمّا ما بين عطف البيان والبدل من الفوارق، فإنّا نعفيك ونعفي أنفسنا أن نفصل بينهما، ونعلم أنّ أدنى ذكر لك بما في هذا الباب يقنعك أنّ هذه الفروق جميعا ترجع إلى أحكام لفظية، وإلى علل من نظريات العامل لا أثر لها في المعنى "[1].

إنّ مبلغ ما حقّقه المؤلّف أنّه اجتهد في ضبط المصطلح، وعالج بعض المسائل معالجة جادّة كبحث الممنوع من الصّرف والتّنوين وغيرهما، وآزره في بعض آرائه عباس حسن في "النّحو الوافي " وشوقي ضيف في "تجديد النّحو".

[1]- إبراهيم مصطفى، نفسه: ص هـ وما بعدها.

"الكَلامُ علىٰ الكَلامِ صَعب"

أبو حيان التّوحيدي

الفصل الثاني

تمام حسان : الآراء النقدية

الفصل الثاني

تمام حسان: الآراء النقدية

المبحث الأول: في نقد المنهج

أولا: النحو وعلوم اللغة

ثانيا: النحو والمنطق

المبحث الثاني: المسائل النحوية

أولا: أقسام الكلام

ثانيا: الزمن النحوي

ثالثا: إعراب الجمل

رابعا: الأداة " نظرية التعليق "

المبحث الأول: في نقد المنهج.

مسألة المنهج من كبرى القضايا التي يقف عندها الدارسون لأنها مسألة جوهرية إما أن توفر على الباحث جهده وإما أن تجعله محط اتهام وانتقاد، هذا بغض النظر عن تعدد المناهج وبخاصة في الدراسات اللغوية الحديثة، لأن الزمن الحاضر هو زمن التخصص على خلاف زمن القدامى الذي عرف الموسوعية عن آخرها.

وعندما نتحدث عن نقد المنهج، لا يعني ذلك بالضرورة القدح في المجهود العظيمة لنحاتنا القدامى، وورائها يتوجه النقد في طرائقهم في عرض المسائل، وإلى مسالكهم في التأويل والتعامل مع الأصول والفروع.

يقول تمام حسان:" ولا ينبغي مطلقا أن يظن أن النقد هنا لقيمة عمل النحاة، إنما هو للمنهج، ذلك بأن النحاة قد وجدوا في عصر كانوا هم نتاجه الفكري، وما كان لهم أن يسبقوا الزمن ولا أن يتنبأوا بظهور المنهج الاستقرائي بعد قرون عديدة، وإنما **نتقد منهجهم** هنا لأنه لم يعد صالحا في وقتنا هذا، ولأن

النحو بصورته الحاضرة وهو نتيجة لهذا المنهج غير الصالح يصبح تبعا له غير صالح"[1].

وقد تتعدد المناهج في الحقل اللغوي الواحد، من قبيل التضافر والتكامل كالتقاء ***المنهج الوصفي بالمنهج التاريخي*** في الدراسة الواحدة، كما أن الثبتات على منهج واحد ليس من صلب المعرفة اللغوية، ولا المعرفة الإنسانية.

نحن نعلم أن المنهج السائد في الدراسات النحوية القديمة هو ***المنهج المعياري***، وهذا ما استهل به تمام حسان انتقاداته " إن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ، فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيا ولعل أحسن تلخيص لموقف النحو العربي من هذه الناحية المعيارية هو قول محمد بن مالك في ألفيته:

فَمَـــا أُبِيـــحَ افْعَـــلْ   وَدَعْ مَـــا لَمْ يُبَـــحْ[2] "

---

[1] تمام حسان، منهج النحاة العرب، مطبعة جامعة القاهرة، 1971، ص 57.

[2] – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ص 13.

فالمعيارية إذن في نظر تمام حسان قائمة على رعاية المستوى الصوابي في النطق، وبالتالي يطرح البديل الوصفي القاضي بتتبع أسرار الاستعمالات اللغوية والوسائل التعبيرية، بمعنى البحث عن دقة المعنى وعمقه، كالذي اشتغل عليه الجرجاني في الدلائل والأسرار.

أولا: النحو العربي وعلوم اللغة:

لا تخفى علينا الشراكة المحققة بين مستويات اللغة قديما وحديثا، وربما هي أكثر تماسكا واتصالا في عصرنا الحاضر، وبخاصة مع اتساع البحث اللساني البكر إذ غدا يغزو الحقول المعرفية كلها بما في ذلك الفلسفة وعلم النفس وعلم الإناسة (الأنتربولوجيا)، وغيرها من الحقول، إلا أننا في هذا البحث نشير إلى علاقة النحو العربي بالمستويات الأقرب إليه والمنبثقة عنه، كما ناقشها اللغويون القدامى، وكيف نظر إليها تمام حسان. ونخص من مستويات اللغة العربية البلاغة ولا سيما فرع علم المعاني، والصرف، والقراءات القرآنية، وعلم الأصوات وفقه اللغة والمعاجم. لفت انتباهي بداية موقف تمام حسان من روايات نشوء النحو العربي والمعزوة في معظمها إلى أبي الأسود الدؤلي بأمر من سيدنا علي (ك). " أما الروايات التي تربط نشأة

النحو بأمر من علي وعمر (ض) أو بزياد أو ابنة أبي الأسود فإنها ليست على هذا المستوى من اليقين وهي جميعا عرضة للنقد والجدال ... "[1].

والحقيقة أن الروايات كلها مهما اختلفت تخدم فكرة واحدة هي نشأة علم النحو لصيانة الخطاب العربي من الزلل، ومن فساد السليقة، ناهيك عن الغاية القصوى وهي تتريه النص القرآني من أدنى خطأ أو خلل.

والحقيقة أن "مناهج البحث في اللغة " قد أبان فيه تمام حسان عن هذه المستويات وتضافرها بما فيه الكفاية، مع ما في بعض آرائه من نظر. يقول مثلا: "لا يمكن أن تقوم دراسة نحوية صحيحة دون أن يدخل في منهجها علم الأصوات وعلم التشكيل الصوتي، وعلم الصرف ... "[2].

وهذا الذي جعل تمام حسان يقر بامتياز أن القدماء لم يغفلوا علم الأصوات كمادة أولية للنحو والصرف، فقد كان النحاة القدامى هم واضعي علم القراءات

---

[1]– تمام حسان، الأصول: ص 23.

[2]– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 228.

فساعدهم معرفتهم بالقراءات والأصوات التي فيها، على أن يأتوا في النحو بما أتوا به "[1].

لكننا ونحن نمحص بعض نصوص تمام حسان وجدنا في هذا المجال ما يكاد يناقض هذه الآراء كما هو الشأن في " الأصول " إذ يقول فيه: " وهكذا نجد في كتاب سيبويه دراسة كاملة لأصوات العربية، ولكن هذه الدراسة كانت ملحقة بالنحو لا ممهدة له ولا معينة على فهمه، كما ينبغي لها أن تكون، وذلك بأنها جاءت في آخر الكتاب فلا يراها القارئ إلا بعد الفراغ من النحو والصرف، وفي وضعها هذا الموضع من الكتاب دليل على أن النحاة لم يكونوا يقدرون العلاقة العضوية التي تربط الأصوات والنحو حق قدرها "[2]. ويرى أن النص القرآني هو المادة الخصبة للأصوات والباعث الأول على تقصي علاقته بالنحو، فعلم الأصوات إذن حقل لغوي له الصدارة قبل غيره عقلا ونقلا. ولعمري هذا في حد ذاته منهج يحسد عليه القدماء، ولا مجال للمراء فيه، وعليه أسوق النص كما ورد في كتاب "اللغة بين المعيارية والوصفية "، "ولقد فطن النحاة العرب إلى أن اللغة العربية لا

[1]- المرجع نفسه، ص 229.
[2]- الأصول: ص 97.

يمكن أن يفهم نحوها وصرفها فهما صحيحا إلا بعد دراسة أصواتها، ذلك بأن ظواهر النحو والصرف تعتمد اعتمادا تاما على دراسة الأصوات، وبعضها الباقي لا تكون دراسته في أحسن صورها إلا من حيث تعتمد كذلك على دراسة الأصوات .. والحق الذي يجب أن تقرره كذلك أن النحاة العرب على معرفتهم بهذه الحقيقة واستجابتهم لها في غضون دراسة النحو والصرف، لم تكن هذه الحقيقة دافعهم الرئيسي إلى دراسة أصوات اللغة العربية وإنما كان تجويد القرآن نطقا وترتيلا هو الذي أوحى إليهم بهذه الدراسة "[1]. فالدافع القرآني إذن لا ينافي سلامة المنهج القديم، بل لا ينافي طبيعة اللغة العربية في زمن الاحتجاج.

ثانيا: النحو والمنطق

يعزو كثير من المشتغلين بحقل النحو صعوبته وتباين خلافاته في الأصول والفروع، إلى تأثره بالمنطق اليوناني، والمستوى الصوابي في اللغة هو نفسه منطق لغوي. وأحب أن أستهل هذا الحكم بشهادة محمد شكري عياد مترجم فن الشعر لأرسطو، " وقد تأثرت العربية بالمنطق منذ بدأ المتكلمون يبحثون مسائلها بحثا

[1]– تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 168.

منظما .. "[1]. وعلم الكلام هو الآخر له تأثيره البالغ على الفكر النحوي منذ بداياته، لأن مذهب الإعتزال مثلا لا يشذ عن منطق اليونان. "فلقد رأينا النحاة منذ ذلك الوقت (عصر المأمون) يعتنقون مذهب الإعتزال فيخالطون الفكر اليوناني الذي جاءت به جهود الترجمة، ولا نكاد نظفر بسيرة واحد من كبار أئمة النحو في عهد المأمون وبعده حتى نهاية القرن الرابع تقريبا إلا وجدناه على مذهب الاعتزال أو تأثر بالبيئة فأولع بالنظر العقلي في النحو بدءا بالفراء في القرن الثالث وانتهاء بأبي علي الفارسي وابن جني في نهاية القرن الرابع "[2].

وربما تكون نظرية العامل كأساس للنحو العربي أقوى دليل على هذا الحجاج العقلي عند جمهور النحاة وهم من الكلاميين في معظمهم، إذ أفاض ابن مضاء في الرد على هذه النظرية، وإن كان تمام حسان يعد بعض تخريجاته من صميم الفقه والتوحيد وما يتصل بالغيبيات[3]. ونعتقد أن هذا الاعتراض على ابن مضاء في هذه الآونة محل نقاش ونظر حتى لا نخلص إلى التناقص أو ما يقربنا منه، ففي

---

[1]- أرسطو، فن الشعر، ترجمة وتحقيق: د. محمد شكري عياد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967.

[2]- تمام حسان، الأصول، ص 53.

[3]- ينظر في تفصيل هذا الحكم اللغة العربية معناها ومبناها، ص 55.

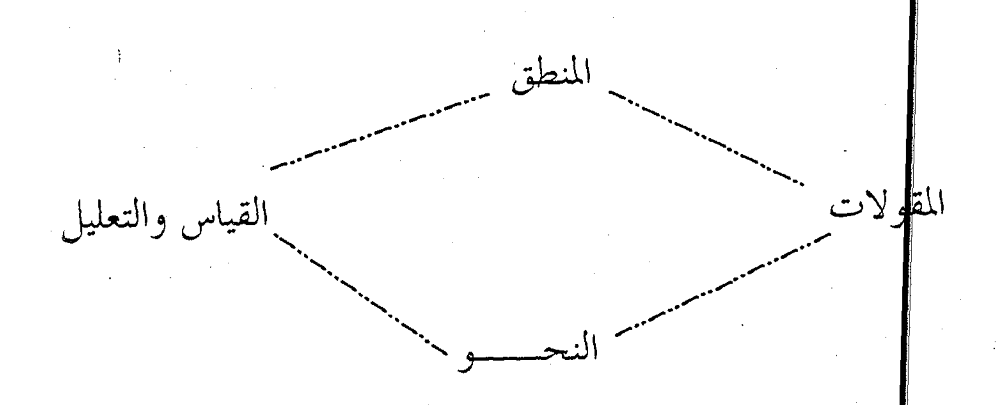
مبحث علاقة النحو بالمنطق اتخذ ابن مضاء حجة، ثم هنا في قضية المنهج جعل منه فقيها ومتكلما لا غير.

ويقر تمام حسان أن النحو العربي اختلط بالمنطق الأرسطي من خلال جانبين اثنين: المقولات والأقيسة والتعليلات، والمقولات يفهم منها بالضرورة الحدود والتعاريف، فليس هناك مجال للنقاش أو الانفتاح على النسبية كمجال الحدود، حد الاسم، حد الجملة الظرفية، حد الجملة الفعلية وغير ذلك. ويوقل عفيف دمشقية:" وتسرب إلى النحويين فيما تسرب إليهم في اتصالهم لهم بعلوم الدين والكلام فكرة "العامل" وهي تعتبر المحور الذي دار عليه النحو وما زال حتى أيامنا هذه"[1].

ونقرأ في مناهج البحث " أما النحو العربي فإن أثر المنطق فيه يبدو من جانبين اثنين: أولهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النحوي العام، وثانيهما الأقيسة والتعليلات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته والتي ذكرنا أنه أخلط فيها بين النحو والمنطق "[2].

[1]عفيف دمشقي، تجديد النحو العربي، بيروت، معهد الإنماء العربي- د.ت . ص 158.

[2]- تمام حسان، مناهج البحث، ص 25-26.



ويتجلى البعد الفلسفي أيضا في نحونا العربي في مسائل التقدير والتأويل لأنك تصادف وجها إعرابيا مفتوحا على تأويلات عدة، بعضها لا أساس له من الصواب، ولا دخل له في رعاية المعنى. أنظر مثلا إلى الخلاف الذي حصل بين أحد الخلفاء العباسيين مع نحوي متخصص في باب الاستثناء، إذ علل النحوي أن (إلا) في الاستثناء تعوض الفعل " أستثني "، فعقب الخليفة: و لم لا يكون الفعل المقدر " امتنع "!!

التّوضيح: حَضَرَ الطّلابُ **إلاّ زيدًا:**

إلاّ = أستثني [التّعليل الأصلي].

إلاّ = امتنع [التّعليل المقترح] !!

ومن ثم يرجح تمام حسان دخل الفلسفة والميتافيزيقا في الفكر النحوي، "والتقدير بلية فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابتلي بها النحو العربي ولا زال يبتلى .. ."[1] ولعل أروع مثال على تصادم الفكر اللغوي (والنحوي بخاصة) بالفكر المنطقي، تلك المناظرة المشهورة بين متى بن يونس وأبي سعيد السيرافي (في الليلة الثامنة من الإمتاع والمؤانسة): " ثم قال أبو سعيد: دع هذا هاهنا مسألة علاقتها بالمعنى العقلي أكثر من علاقتها بالشكل اللفظي، ما تقول في قول القائل: "**زَيدٌ أَفْضَلُ الإِخْوَةِ**" ؟ **قال: صحيح، قال: فما تقول إن قال: "زَيدٌ أَفْضَلُ إِخْوَتِهِ" ؟ قال: صحيح، قال: فما الفرق بينهما مع الصحة فبلح وجنح وغصّ بريقه**"[2]. هذه المناظرة شاهد على رعاية النّحو العربي للمعنى الدّقيق.

المنطق

البلاغة .... النحو

وإذا كانت أصول اللغة محمولة على أصول الشرع فإن استحالة النحو العربي إلى جدل كلامي أمر محتوم، قطع الفقهاء شوطا في افتراضاتهم إلى حد التعقيد،

---

[1]– تمام حسان، مناهج البحث، ص 27.

[2]– أبو حيان التوحيدي، الامتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت، د ت ج1، ص 118.

فافترض النحاة خلافات فرعية لا حصر لها، وأعد كتاب "الإنصاف" لابن الأنباري خير نموذج، إذ اشتغل عليه تمام حسان كثيرا وبالأخص في كتابه "الأصول". وخلف بعد الرعيل الأول خلف وقفوا من النحو موقف المتكلمين من الدين. كان الدين سمحا فطريا فجعله المتكلمون فلسفة وقضايا معيارية منطقية أيضا، حتى أصبح الطابع المميز للنحو العربي أنه لم يعد مجهودا دراسيا لغويا بقدر ما تحول إلى مجهود فكري من الطراز الأول "[1].

ونقول ليس بعيدا أن تنسب قالة السوء والتعقيد إلى نحونا العربي من هذه الزاوية، مما جعل الناشئة تزداد تبرما به وضجرا منه. فلم يعد في وسعها استيعاب الأصول بله الفروع. كما أن طرائق التدريس زادت الطين بلة، إلا ما شذ وندر. "والمدرسون جميعا يرون هذه الصعوبة، ويجاهدون في تذليلها، ونفور المتعلمين مما يتعلمون من القواعد، يشهد أنها لم تسلك سبيلها، أو لم تسلك أقرب سبلها، وليس من شك في أن النحو العربي قد اختلط بالفلسفة "[2].

---

[1]- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 172.

[2]- ابراهيم مصطفى، تيسير قواعد اللغة العربية، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد 32، ج1، 1957.

أضف إلى ذلك أن قضية التأثير والتأثر بين الثقافيين العربية واليونانية طرحت بحدة في القرنين الرابع والخامس الهجريين وهما من أخصب عصور الحضارة العربية، ولأمر ما برزت عقول جبارة لها السبق في التحليل، كالجرجاني والتوحيدي والرماني وابن مسكويه وغيرهم.

المبحث الثاني: المسائل النحوية.

أبواب النحو العربي كثيرة شائكة، وبعضها يتفرع إلى مسائل عدة، وبما أن تمام حسان لم يتعرض لها جملة وإنما ناقش بعضا منها، اكتفينا بالمسائل التي ناقشها سعيا وراء نقد المنهج بشكل عام، والتجربة في مجال التلقين أثبتت أن أكثر أبواب النحو عرضة للمناقشة والتوجيه: باب إعراب الجمل، وباب الأدوات، فباب المنصوبات. يقول فخر الدين قباوة: "لقد تعرض بعض القدماء والمحدثين إلى جوانب من إعراب الجمل وأشباه الجمل، ولم يخلص له واحد منهم كتابا مفصلا

يشفي الغليل، ويوضح السبيل "[1]. وبما أن تمام حسان قدم طرحا جديدا وافتراضا جريئا في أقسام الكلم، استهللت به هذا البحث.

أولا: أقســـام الكلــــم

تلتقي جل شعوب العالم من حيث لغاتها في تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف، يقول العلامة ابن مالك[2]:

كَــلاَمُنا لَفظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِـــمْ ۞ واسْـــمٌ وفعْلٌ ثُمَّ حَــرْفٌ الكَلِــمْ

وَاحِــــدُهُ كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَــمّ ۞ وَكَــلِمَـــةٌ بِها كَلامٌ قَـــدْ يُــؤَمْ

ولكل من هذه الأقسام حده الواضح بما يتفق عليه جمهور النحاة. نقرأ في الكتاب " فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالإسم: رجل، وفرس، وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما

[1]– د. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1981، ص 05.

[2]– ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، دار الجيل، بيروت، د ت، ص 20.

مضى، ولما يكون ولما يقع، وما هو كائن لم ينقطع .. وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها "[1].

أما تمام حسان فيقدم طرحا جديدا جريئا لهذا التقسيم ضمن النظام الصرفي مشيرا إلى القصور عند النحاة القدامى في هذه المسألة؛ وتتجلى هذه الآراء أكثر ما تتجلى في "اللغة العربية: معناها ومبناها". يقول إذن" من هنا يتضح أن الأقسام السبعة التي ارتضيناها للكلم موضحين بها مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل هي كما يأتي:

الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة "[2].

أ/ الاسم: يشتمل على خمسة أقسام:

الأول: الاسم المعين كأسماء الأعلام والأجسام والأعراض المختلفة.

الثاني: اسم الحدث وهو يصرف على المصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة.

---

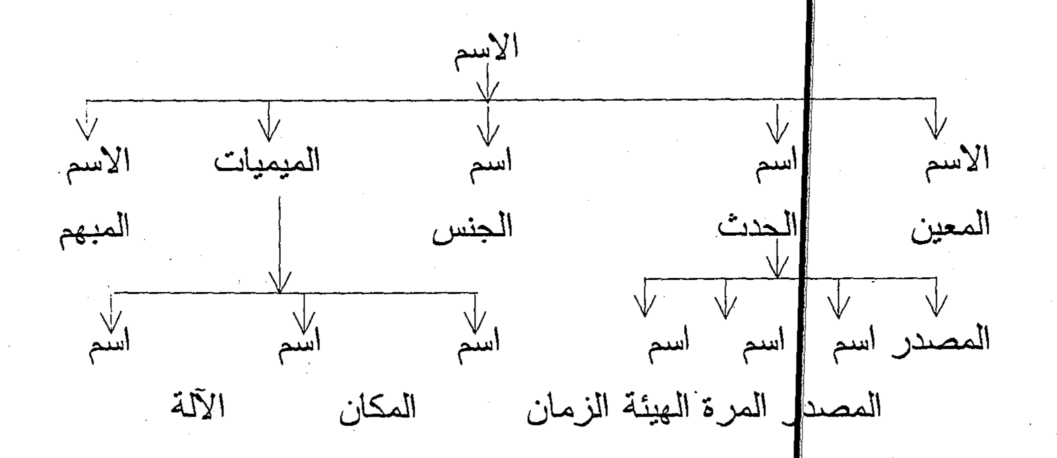
[1]– سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج1، 1991، ص 12.

[2]– تمام حسان، اللغة العربية، ص 88.

الثالث: اسم الجنس، ويدخل تحته أيضا اسم الجنس الجمعي كعرب وترك ..

الرابع: مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ..

الخامس: الاسم المبهم وأقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها.



شكل رقم 03

يوضّح أقسام الاسم وتفريعاتها.

ولكلّ قسم من هذه الأقسام سماته الدالة عليه من حيث المبنى أو من حيث المعنى، ويمكن تلخيص ذلك على النحو الآتي:[1]

01-من حيث الصّورة الإعرابية:

الاسم يقبل الجر لفظا ولا تشاركه في ذلك من أقسام الكلم إلا الصفات.

02-من حيث الصّيغة الخاصّة:

قال ابن مالك: [2]

وَمُنتَهَى اِسْمٍ خَمسٌ إنْ تجَرَّدَا ۞ وَإنْ يُزدْ فِيه فَمَا سَبقَا عَدَا

وَغيْرُ آخِرِ الثّلاثي افْتَحْ وَضُمّ ۞ واكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمّ

وفعل أُهْمِلَ والعَكْسُ يُقَلّ ۞ لِقَصْدِهِم تَخْصِيصَ فعل بفعل

وكذلك حدد النحاة أبنية المصادر وصيغتي المرة والهيئة وصيغ الزمان والمكان والآلة، فالإسم يمتاز بهذه الصيغ عما عداه من أقسام الكلام ويمتاز كذلك عن الصفة بأقسامها الخمسة "الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمبالغة والتفضيل ".

---

[1]- المرجع نفسه، ص93.

[2]- ابن الناظم، شرح الألفية، ص 821-822.

03-من حيث قابلية الدخول في جدول:

الجداول ثلاثة أنواع:

- **جدول إلصاق:** كأن نحاول أن نعرف من يلحق بالكلمة من الصدور والأحشاء والاعجاز ذات المعنى الصرفي، فتكشف بالجدول ما تقبله الكلمة وما لا تقبله من اللواصق.

- **جدول تصريف:** كأن نعمد إلى الفعل الماضي من مادة ما فيما إذا كان له مضارع وأمر أو لم يكن، وكأن نعمد إلى صفة الفاعل فنرى ما إذا كان لها صفة مفعول أو مشبهة أو تفصيل أو مبالغة أو لم يكن.

- **جدول إسناد:** وذلك أن نعمد إلى الفعل الماضي أو المضارع فنسده بحسب الضمائر (وهي تعبر عن معاني التصريف التي سبق شرحها) فتكون له ثلاث عشرة صورة إسنادية بحسب هذه الضمائر:

ويسمى النوع الأول: **MORPHOLOGICAL SCATTER**

ويسمى النوع الثاني: **CONJUGATION TABLE**

ويسمى النوع الثالث: PREDICATION TABLE

فالأسماء تقبل الدخول في النوع الأول من هذه الجداول فلا يدخل النوع الثاني منه إلا اسم الحدث والميميات أما الصفات الخمس فتدخل في النوعين الأول والثاني دون الثالث وأما الأفعال الثلاثة فتدخل في الأول والثاني والثالث على حد سواء. فالأسماء تستقل بالاقتصاد على النوع الأول من الجداول لا تشاركها في ذلك الاقتصار الصفات ولا الأفعال.

04- من حيث الرسم الاملائي:

يمتاز الاسم والصفة من هذه الناحية بقبول التنوين إملائيا بالضمتين في حالة الرفع وبالألف والفتحتين في حالة النصب وبالكسرتين في حالة الجر، فإذا وجدت هذه السمات في كلمة فإما أن تكون هذه الكلمة اسما أو صفة ولا تكون غير ذلك إلا إذا أدت معنى بتنوينها غير معاني التنوين في الأسماء (التمكين) وفي الصفات (سلب معنى الصفة والنسبة).

05- من حيث إتّصاله باللّواصق وعدمه:

قلنا إن الأسماء (فيما عدا اسم الحدث والميميات) لا تقبل الدخول في جدول غير الجدول الإلصاقي. وفي هذا الجدول نجد الأسماء تقبل أنواعا خاصة من اللواصق كأداة التعريف وضمائر الجر المتصلة وتاء التأنيث وعلامتي التثنية والجمع.

06- من حيث التّضام وعدمه:

المقصود بالتضام هنا غير اتصال اللواصق بالكلمة، فاتصال اللواصق ضم جزء كلمة إلى بقية هذه الكلمة أما التضام فهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى. فياء النداء كلمة مستقلة وليست جزء كلمة والعلاقة بينها وبين المنادي علاقة التضام لا علاقة الإلصاق.

07- من حيث الدّلالة على مسمى:

لقد وجدنا الصفة في كل ما سبق من السمات تشارك الاسم على صورة ما فيما تتميز به عن باقي أقسام الكلم أما هنا فيفترق الاسم والصفة، فيمتاز الاسم عن جميع الأقسام الأخرى بأنه يدل على مسمى فالاسم المعين مسماه هو المعين

واسم الحدث مسماه هو الحدث واسم الجنس مسماه الجنس والميميات مسماها زمان الحدث أو مكانه أو آلته والاسم المبهم يدل على مسمى غير معين.

08- من حيث الدلالة على الحدث:

ذكرنا أن من أقسام الاسم ما يسمى "اسم حدث" وهو يضم أنواع المصادر المختلفة فهذه المصادر تدل على الحدث أو عدده أو نوعه وقد لخص ابن مالك تعريف المصدر بقوله:

المَصْدَرُ اسْمُ ما سِوى الزَّمَانِ ۞ مِنْ مَدْلُولِي الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ[1]

والمعروف أن الفعل يدل على حدث وزمن والذي سوى الزمن من هذين المدلولين هو الحدث ومن ثم يكون ابن مالك كأنه قد عرف المصدر بأنه " اسم الحدث " ولكن دلالة المصدر على الحدث لا تجعله من الصفات فهي تدل على " موصوف بالحدث " ولا من الأفعال فهي تدل على " اقتران الحدث والزمن ".

[1]- اللغة العربية، ص 95.

09- من حيث التعليق:

العلاقات النحوية هي الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، وتحت كل فروع فأما من جهة الإسناد فإن الاسم بكل أنواعه يقع موقع المسند إليه، ولكن المصادر (اسم الحدث) منه أحيانا تقع موقع المسند بواسطة إضافة معنى الزمن إليها فإذا أضيف هذا المعنى إلى ما يدل عليه المصدر من الحدث جاء " اقتران الحدث والزمن " الذي هو المدلول الأساسي للفعل، ومن هنا يقع المصدر مسندا كما يقع الفعل تاما .. كل ذلك من قبيل النقل وتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد، وهو موضوع واسع الأطراف في دراسة اللغة العربية الفصحى[1].

ب/الصّفة:

ذكر الأشموني تحت عنوان " الصفة المشبهة باسم الفاعل "، أن الشارح عرف الصفة المشبهة بقوله: " ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة

[1]- المرجع نفسه، ص 98.

الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث وواضح أن المقصود بالحدث هنا معنى المصدر وأن المراد بالحدوث الوقوع[1].

والصفات كما ذكرنا خمس هي:

- صفة الفاعل.
- صفة المفعول.
- صفة المبالغة.
- الصفة المشبهة.
- صفة التفضيل.

وتختلف كل صفة منها عن الأخريات مبنى ومعنى. وهذا بيان سمات التمايز عن باقي أقسام الكلم:

1- <u>من حيث الصورة الإعرابية:</u>

تشارك الصفات الأسماء في قبول الجر لفظا أو في ظهور حركة الكسرة على آخرها لإفادة الجر، وتوكيدا لهذه المشاركة أيضا تأبى الصفات ما يأباه الاسم من الجزم والإسكان في غير الوقف، وبهذا تتميز الصفات عن الأفعال والخوالف والأدوات.

1- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، عن تمام حسان، اللغة العربية، ص 99.

2- من حيث الصيغة:

تمتاز عن بقية أقسام الكلم بصيغ خاصة مشتقة من أصولها لتكون أوصافا فإذا اتفقت صيغة الصفة وصيغة الاسم كان الجدول عونا في تحديد ما كان من الأمثلة اسما أو صفة[1].

الصيغة	الاسم	الصفة
فَعْل	فَلْس	سَهْل
فَعَل	فَرَس	بَطَل
فَعِل	كَبِد	حَذِر

3- من حيث الجدول:

تمتاز الصفة عن الاسم والفعل من جهة الجدول2.

جدول إلصاق	جدول تصريف	جدول إسناد
الاسم		
الصفـــــــــــــ	ـــــــــة	
الـــــــــــــ	ــــفــــعـــــــــــ	ـــــــــل

[1]- المرجع نفسه، ص 100.
[2]- نفسه، ص 101.

4- من حيث الإلصاق وعدمه:

لا فرق بين الأسماء والصفات من جهة ما يلصق بهما، فكلاهما يقبل الجر والتنوين وأل والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة وهما يمتازان معا عن بقية أجزاء الكلم.

5- من حيث التضام:

تلتقي الصفة مع الاسم من حيث التضام من ناحية ومع الفعل من ناحية أخرى، فتقبل كما يقبل الاسم النداء وأن تكون مسندا إليه وأن تكون مضافا أو مضافا إليه، وتقبل كما تقبل الأفعال أن تكون مسندا وكذلك تكون متعدية أو لازمة. وإذا لم تكن الصفة اسما من الأسماء ولا فعلا من الأفعال فلا بد لها أن تكون قسما قائما بذاته من أقسام الكلم.

6- من حيث الدلالة على الحدث:

تدل الصفة على الموصوف بالحدث، فلا تدل على الحدث وحده كما يدل المصدر ولا على اقتران الحدث والزمن كما يدل الفعل ولا على مطلق مسمى كما تدل الأسماء فهي بهذا أيضا تختلف عن بقية أقسام الكلم جميعها.

7- من حيث الدلالة على الزمن:

إذا كان الفعل يدل على الزمن دلالة صرفية بحكم مبناه حتى وهو خارج السياق، فإن الصفات لا تدل دلالة صرفية على الزمن وإنما تشرب معنى الزمن النحوي في السياق من باب تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد بعينه.

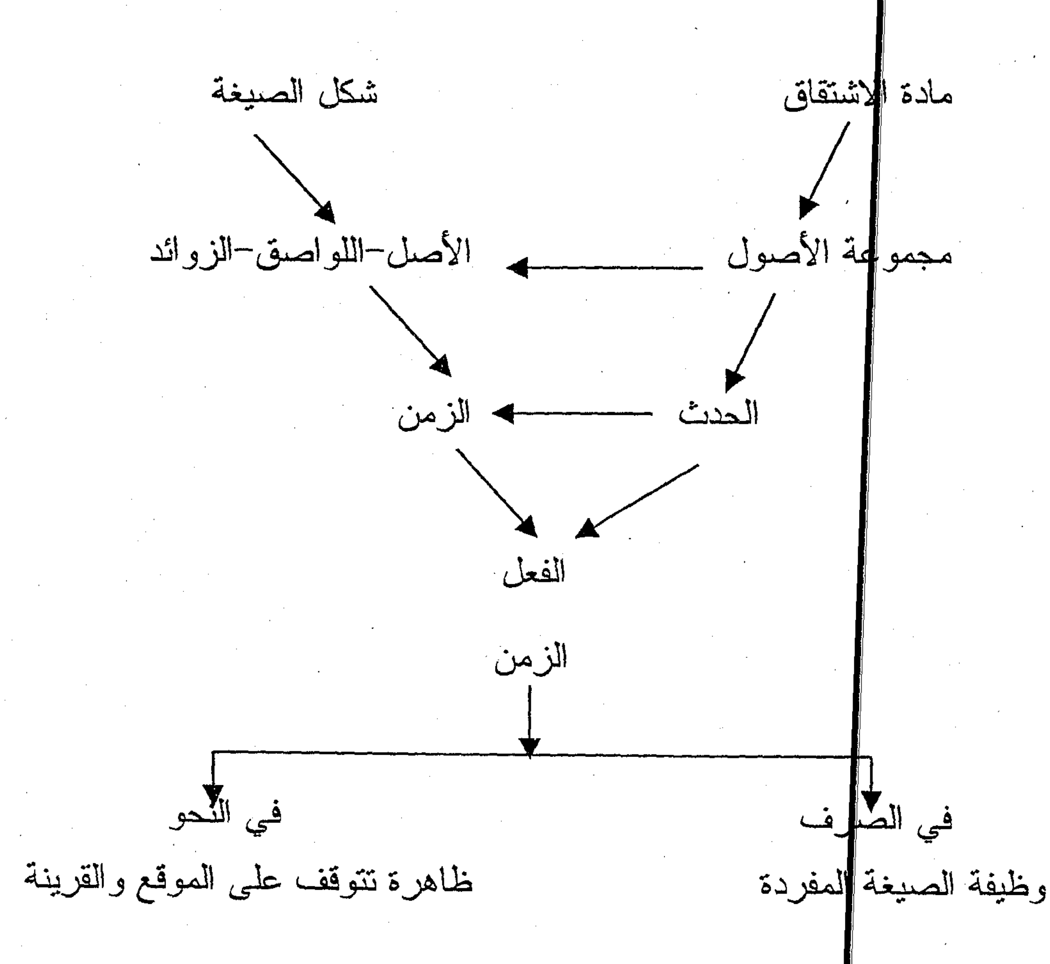
8- من حيث التعليق:

أما الصفات فتقبل أن تكون مسندا فتؤدي وظيفة شبيهة بوظيفة الفعل في التعليق حيث تطلب مسندا إليه أو منصوبا أو تكون خبرا لمبتدأ ثم هي كذلك تقبل أن تكون مسندا إليه فتكون فاعلا أو نائب فاعل أو مبتدأ، نحو: خير منك يفعل هذا - **جَاءَ الحَسَنُ وَجْهُهُ - حُمِدَ المصونُ شَرَفُه.** وهي بهذا تمتاز عن الأسماء والأفعال وبقية أقسام الكلم ويحق لها أن تكون قسما من الكلم قائما بذاته[1].

1- اللغة العربية، ص 103.

ح/ الفعل:

عرف النحاة الفعل بأنه ما دل على حدث وزمن. ودلالته على الحدث تأتي عن إشتراكه مع مصدره في مادة واحدة. ويمكن من الناحية الصرفية أن نمثل العلاقة بين الحدث والزمن على النحو الآتي: [1]



[1]- اللغة العربية، ص 104.

وللأفعال في جملتها سمات من المبنى والمعنى يمكن تمييزها بها عن غيرها، ومن ثم تكون قسما مستقلا من أقسام الكلم في العربية الفصحى ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

1-من حيث الصورة الإعرابية:

يختص الفعل بقبول الجزم وهو المضارع من بين الأفعال فلا يشاركه فيه قسم أخر من أقسام الكلم. وإذا كان الماضي لا يجزم لفظا فإنه يجزم محلا حين يكون شرطا ولا جزم لفعل الأمر من أي نوع.

2-من حيث الصيغة الخاصة:

هناك صيغ محفوظة قياسية مبوبة إلى ستة أبواب للفعل الثلاثي وهناك صيغ أخرى محفوظة قياسية للأفعال مما زاد على الثلاثة ثم هناك صيغ من كل ذلك لما بني للمعلوم وصيغ أخرى لما بني للمجهول.

3-من حيث الجدول:

الأفعال تقبل الدخول في جميع أنواع الجداول (الجدول الإلصاقي، الجدول التصريفي، الجدول الإسنادي).

4- من حيث الإلصاق وعدمه:

تمتاز الأفعال من هذه الناحية بقبول طائفة من اللواصق التي لا تلصق بغيرها ومنها الضمائر المتصلة في حالة الرفع والسين ولام الأمر وحروف المضارعة وتاء التأنيث ..

5- من حيث التّضامّ:

تختص الأفعال بقبول التضام مع (قد) و(سوف) و(لم) و(لن) ولا الناهية وحين يكون الفعل لازما يكون وصوله إلى المفعول به بواسطة ضميمة مختارة من حروف الجر.

6- من حيث الدلالة على الحدث:

تدل الأفعال على الحدث دلالة تضمنية، لأن الحدث جزء معناها فهي تدل إلى جانبه على الزمن فتختلف عن الأسماء التي تدل على مسمى وعن المصدر من بين الأسماء من حيث تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة لا تضمن،

فالحدث هو كل معنى المصدر ولكنه جزء معنى الفعل وكذلك يختلف الفعل بهذا عن الصفة التي تدل على موصوف بالحدث لا على الحدث نفسه[1].

7- من حيث الدلالة على الزمن:

يختلف الفعل عن الصفة التي لا تتصل بمعنى الزمن إلا من خلال علاقات السياق، فدلالة الصفة على الزمن وظيفة السياق لا وظيفة الصفة، وكذلك تختلف الأفعال في دلالتها على الزمن عن الأدوات.

8- من حيث التعليق:

يبدو الفعل في السّياق في صورة المسند ولا يكون مسندا إليه أبدا فهو بذلك عكس الاسم تماما ومختلف عن الصّفة كما يبدو من الشكل الآتي.

مسند إليه	مسند	ملاحظات
الاسم		الضمير في ذلك كالاسم والخوالف كالفعل.
الصفـــــــــــــــــة		
	الفعل	

[1]- المرجع نفسه، ص 106-107.

د/ الضّمير:

لا يدل الضمير على مسمى كالاسم ولا على موصوف بالحدث كالصفة ولا على حدث وزمن كالفعل، لأن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي أطلقنا عليها معاني التصريف والتي قلنا إنها يعبر عنها باللواصق والزوائد ونحوها. وتنقسم الضمائر في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام:

- ضمائر الشخص
- ضمائر الإشارة.
- ضمائر الموصول.

وتمتاز هذه الضمائر عن بقية الأقسام من حيث المبنى والمعنى بالسمات الآتية[1]:

1- <u>من حيث الصورة الإعرابية:</u>

كلها مبنيات لا تظهر عليها الحركات وإنما تنسب إلى محلها الإعرابي.

[1]- المرجع نفسه، ص 111.

2- من حيث الصيغة:

كل الضمائر لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية ولا تتصل بأسبابها من ثم بصيغ أخرى، وهذه السمة في الضمائر تقرب بها من حيث المبنى من طابع الظروف والأدوات.

3- من حيث الرتبة:

معنى الضمير وظيفي وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقهما فلا يدل دلالة معجمية إلا بضميمة المرجع وبواسطة هذا المرجع يمكن أن يدل الضمير على معين، وتقدم هذا المرجع لفظا أو رتبة أو هما معا ضروري للوصول إلى هذه الدلالة.

4- من حيث الإلصاق:

كما تكون الضمائر المنفصلة مباني تقسيم تكون الضمائر المتصلة مباني تصريف فتقوم بدور اللواصق التي تلصق بغيرها من الكلمات سواء أكان الضمير مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا. أما إلصاق غيرها بها فيتمثل في حرف الإشباع وهاء التنبيه ولام البعد وكاف الخطاب .. وقد يقع ضمير الشخص حشوا في اسم

الإشارة فتنفصل به هاء التنبيه عن ضمير الإشارة نفسه كما يرى في الجدول الآتي:[1]

هاأنذا	ها أنت ذا	ها هو ذا
ها نحن أولاء	ها أنت ذي	ها هي ذي
	ها أنتما ذان	ها هما ذان
	ها أنتما تان	ها هما تان
	ها أنتم أولاء	ها هم أولاء
	ها أنتن أولاء	ها هن أولاء

5- <u>من حيث التضام:</u>

الضمائر تضام الأدوات في حالة النداء والقسم والنسخ وفي الإستفهام والتوكيد وهلم جرا، وهي كذلك تضام حروف الجر والعطف والإستثناء ..

6- <u>من حيث الرسم الإملائي:</u>

الضمائر المتصلة لواصق لا تستغل في الكتابة عما لصقت به فهي من وجهة النظر الكتابية المحضة أجزاء كلمات لا كلمات، وهي بذلك تشارك الأدوات في سمة من سماتها حين تكون الأداة على حرف واحد فإنها تلتصق بالكلمة وتصير كالجزء منها وذلك نحو باء الجر ولامه وياء القسم وفاء العطف وفاء الجواب ولام القسم وهلم جرا.

1- اللغة العربية، ص 112.

7- من حيث المسمّى:

ذكرنا أن الضمائر تدل دلالة وظيفية على مطلق غائب أو حاضر فهي لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء، فإذا أريد لها أن تدل عليه فتنقلب دلالتها من وظيفية إلى معجمية كان ذلك بواسطة المرجع. فدلالتها على المسمى لا تتأتى إلا بمعونة الاسم.

8- من حيث التّعليق:

لا شك أن الضمائر تلعب دورا هاما جدا في علاقة الربط فعودها إلى مرجع يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه ومن هنا يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة، ومن المعروف أن الضمير يعود مثلا من جملة الخبر على المبتدأ ومن جملة الحال على صاحب الحال ومن جملة النعت على المنعوت ومن جملة الصلة على الموصول فيجعل الجملة في كل حالة من هذه واضحة الوظيفة غير معرضة للبس.

الضمير (*)

- حضور
  - تكلم
    - أنا–ت–ي
    - نحن–نا–نا
  - خطاب
    - أنت–ت–ك
    - أنت–ت–ك
    - أنتما–تما–كما
    - أنتم–تم–كم
    - أنتن–تن–كن
  - إشارة
    - هذا–ذلك
    - هذي–هذه–تلك
    - هذان–ذانك
    - هاتان–تانك
    - هؤلاء–أولئك
    - هنا–هناك
    - هاهنا–هنالك
- غيبة
  - شخصية
    - هو– . – هـ
    - هي– . – ها
    - هما– ا – هما
    - هم – وا – هم
    - هن – ن –هن
  - موصولية
    - الذي–من–ما–أي
    - التي– من–ما–أي
    - اللذان– من–ما–أي
    - اللتان– من–ما–أي
    - اللذين– من–ما–أي
    - الألى– من–ما–أي
    - اللائي– من–ما–أي

شكل رقم (04): يوضح أقسام الضمائر في اعتبار تمام حسان.

(*) المرجع نفسه ص 109.

هـ/ الخوالف:

الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف إنفعالي ما والإفصاح عنه، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الانجليزية (EXCLAMATION)، وهذه الكلمات ذات أربعة أنواع: [1]

1-**خالفة الإخالة**: ويسميها النحاة اسم الفعل، وذلك نحو: هيهات – وي – صه.

2-**خالفة الصوت**: ويسميها النحاة اسم الصوت .. وذلك نحو: هلا لزجر الخيل .. كخ للطفل، وطق لوقع الحجر ..

3-**خالفة التعجّب**: ويسميها النحاة صيغة التعجب، وليس هناك من دليل على فعليتها، بل إن هناك ما يدعو إلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلا أفعل تفضيل .. ولعل فيما يأتي ما يوضح بعض الفهم الذي خطر لي بالنسبة لتركيبي التعجب:

---

[1]- المرجع نفسه، ص 113.

ما : أداة تعجب.
أفعل : خالفة منقولة عن التفضيل.
زيدا: المفضل وقد أصبح متعجبا منه.

← التركيب كله مسكوك
(IDIOMATIQUE)
كالأمثال التي لا تتغير

4- **خالفة المدح أو الذم:** ويسميها النحاة (فعلي المدح والذم)، ولكنهم اختلفوا حول المعنى التقسيمي لهاتين الخالفتين فرآها بعضهم أفعالا ورآها آخرون أسماء[1]. وذهب كل من الفريقين يلتمس القرائن المؤدية لرأيه. وتمتاز هذه الخوالف مبنى ومعنى عن بقية أقسام الكلم الفصيح، وهاك جوانب امتيازها بالتفصيل:[2]

1-<u>من حيث الرتبة:</u>

الملاحظ أن جميع هذه الخوالف تأتي مع ضمائم معينة وأن الرتبة بين الخالفة وبين ضميمتها محفوظة كما يتضح من الرتبة بين نعم وضميمتها المصغرة للمخصوص والرتبة بين خالفة التعجب وبين الأداة وكذلك بينها وبين المتعجب منه.

1- الأشموني، باب نعم وبئس وينظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، المسألة الرابعة عشرة (14)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ص 98.

2- اللغة العربية، ص 117.

2-من حيث الصيغة:

جميع هذه الخوالف صيغ مسكوكة ومن هنا كانت محفوظة الرتبة، مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية، وذلك هو قول الأشموني في صيغة التعجب " ليكون مجيئه على صورة واحدة أدل على ما يراد به ".

على أن هناك صيغا قياسية تأتي على معنى خوالف الإحالة ولا تعد منها، مثل: نزال – دراك ..

3-من حيث الإلصاق:

تلحق نون الوقاية بصيغة واحدة من هذه الخوالف هي "ما أفعل" كما تلصق بهذه الصيغة ضمائر النصب المتصلة وتلصق تاء التأنيث بنعم وبئس كما تلصق ضمائر الجر المتصلة "بـــ إيا " حين تستعمل استعمال الخوالف نحو "إياك".

4-من حيث التضام:

تأتي الخوالف مع ضمائم معينة من الأدوات والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

5-**من حيث الزمن:**

إن هذه الخوالف لا ترتبط بمعنى زمني خاص ولا تتصرف تصرف الأفعال.

6-**من حيث التعليق:**

تقوم الخوالف بدور المسند دون دور المسند إليه، ولعل هذا هو الذي جعل النحاة يعدون معظمها أفعالا ولكن الذي يفرق بينها وبين الأفعال أنها لا توصف بتعد ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات ولا تدخل في علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المجرورات.

7-**من حيث المعنى الجملي:**

ذكرنا أن جميع الجمل المركبة من الخوالف وضمائمها جمل إفصاحية إنشائية، وبهذا تختلف الخوالف عن بقية أقسام الكلم[1].

و/ الظّرف:

إن النحاة توسعوا في فهم الظرف بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى ومبنى. والظروف كما أراها مبان تقع في نطاق المبنيات غير

1- المرجع نفسه، ص 118.

المتصرفة فتتصل بأقرب النتائج بالضمائر والأدوات، ويمكن التمثيل لها على النحو الآتي:[1]

ظرف زمان	ظرف مكان
إذ – إذا – إذن لما – أيان متى	أين أنى[2] حيث

ولكن النحاة رأوا بعض الكلمات تستعمل استعمال الظروف على طريقة ما أسلفنا القول فيه من تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد فعدوا طائفة عظيمة من الكلمات المستعملة استعمال الظروف ظروفا ..

ليس في اللغة العربية الفصحى مما ينبغي أن يوضح في قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى الظرف إلا تلك الكلمات التي عددناها في بداية القول في الظرف وهي: إذ – إذا – إذن – لما – أيان ومتى وهي للزمان ثم أي وأنى وحيث وهي للمكان. وهذه الظروف تتميز عن بقية أقسام الكلم بالسمات الآتية:

1- من حيث الصّورة الإعرابية:

1- المرجع نفسه، ص 119.

2- تفيد (أنى) الظرفية الزمانية كذلك، ومنه قوله عز وجل: ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾.

هي جميعا من المبنيات والمعروف أن البناء مما يقرب الكلمة من الحروف ومن هنا كان البعد الكبير بين طابع الظرف وطابع الاسم.

2-من حيث الرّتبة:

الظروف رتبتها التقدم على مدخولها سواء أكان مفردا أم جملة ولكنها تكون حرة الرتبة في الجملة عامة.

3-من حيث الصّيغة:

هذه الظروف كلها من غير المشتقات مثلها مثل الضمائر والأدوات ومن هنا لا تكون لها صيغ معينة ولا تتصرف إلى صيغ غير صيغها، ولعل هذا أيضا مما يباعد بينها وبين الأسماء ويقارب بينها وبين الحروف.

4-من حيث الجدول:

ما دامت هذه الظروف غير متصرفة فإنها لا تدخل في علاقات جدولية مع غيرها أيا كان نوع هذه العلاقات.

5-من حيث التّضام:

بعض هذه الحروف قد يسبقه الحرف نحو: منذ متى – من أين – إلى أين – من حيث – إلى حيث.

6-من حيث التسمية:

هذه الظروف لا تسمي شيئا معينا وهي من ثم لا تدل على مسمى، وليس معناها معجميا وإنما هو معنى وظيفي قريب الشبه من معنى الأدوات.

7-من حيث الزمن:

الفرق بين ما يدل عليه ظرف الزمان وبين الزمن الذي للفعل هو:

- الزمن يستفاد من الظرف بالمطابقة ومن الفعل بالتضمن.
- الزمن في الفعل مضي أو حالية أو استقبال ولكنه في الظرف كناية عن زمان اقتران حدثين.

8-من حيث التعليق:

الظروف في اللغة العربية تعبيرات عن معنى الجهة شأنها ذلك شأن كل ما أفاد علاقة التخطيط كالمفعولات والحال والتمييز والمستثنى ومن هنا كان وضع

الظروف في السياق وضع المفعول فيه ومن هنا أيضا يقال للظرف إنه متعلق بالفعل لأنه يفيد تقييد إسناد الفعل بجهة معينة من جهات فهمه[1].

ز/ الأداة:

الأداة مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وتنقسم الأداة إلى قسمين: [2]

أ/الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف ..

ب/ الأداة المحولة، وقد تكون هذه:

- **ظرفية:** إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الإستفهام والشرط.
- **اسمية:** كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل: كم، كيف في الاستفهام والتكثير والشرط أيضا.
- **فعلية:** لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل: كان وأخواتها، كاد وأخواتها.

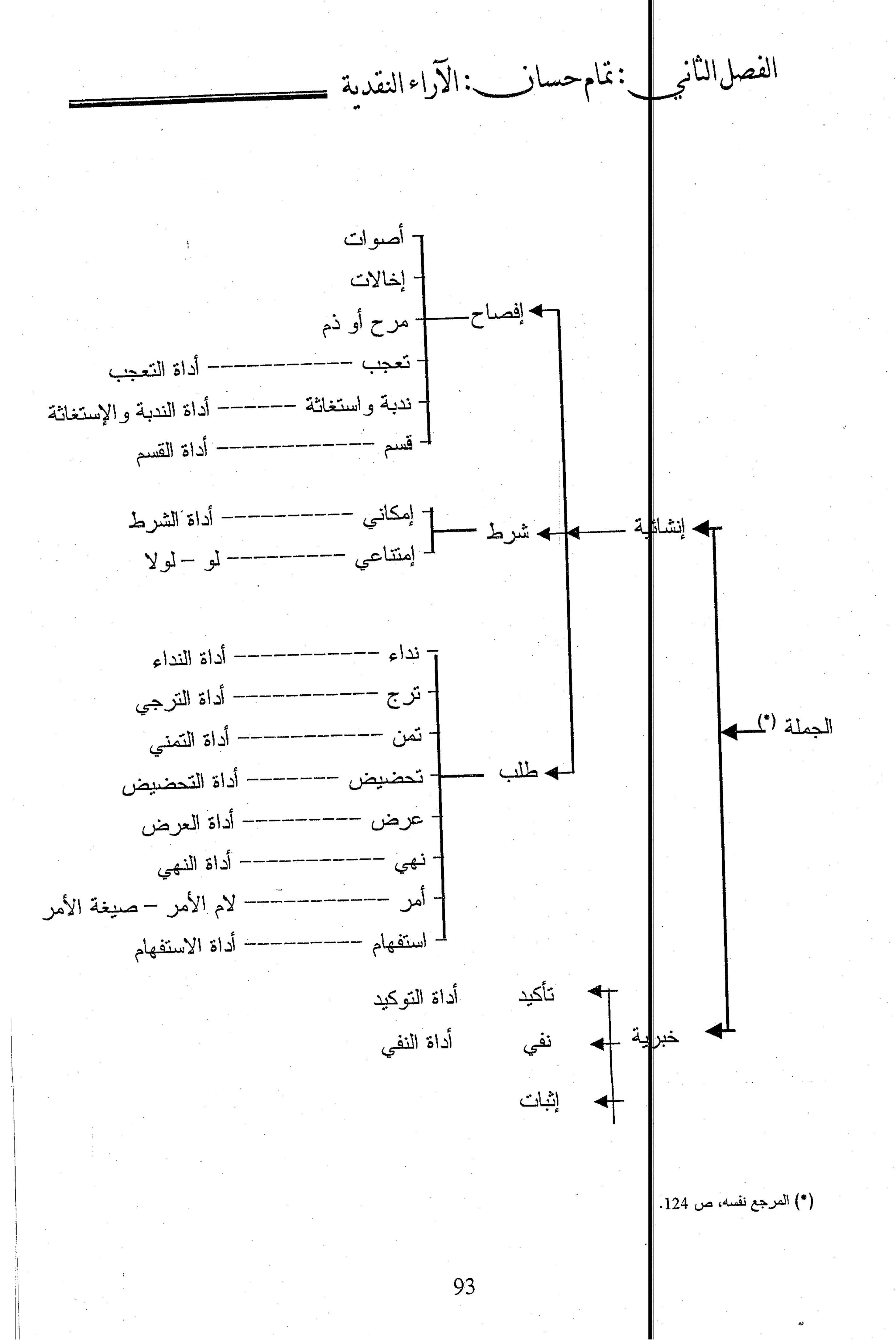
---

[1]- المرجع نفسه، ص 122.
[2]- اللغة العربية، ص 123.

- **ضميرية:** كنقل من وما وأي إلى معاني الشرط والاستفهام، والمصدرية والظرفية والتعجب ..

والتّعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى كما يوضحه الشكل الآتي في الصيغة الموالية: [1]

[1]- نفسه، ص 124.



(*) المرجع نفسه، ص 124.

وللأدوات سمات من حيث المبنى ومن حيث المعنى تميزها عن بقية أقسام الكلم، ويمكن أن نورد هذه المميزات فيما يأتي:[1]

1- **من حيث الرتبة:**

الأدوات اشد تأصلا في حمل الرتبة من الضمائر، ومن ثم تعتبر مجالا خصبا لدراسة ظاهرة الرتبة في اللغة العربية الفصحى، ونضيف أن رتبة أدوات الجمل جميعا هي الصدارة، والصدارة هي الفارق الوحيد في الرتبة بين الأداة وبين الظرف.

2- **من حيث التضام:**

الأدوات جميعا ذات افتقار متأصل إلى الضمائم إذ لا يكتمل معناها إلا بها، فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور، ولا العطف إلا مع المعطوف ..

3- **من حيث الرسم الإملائي:**

الأدوات كالضمائر منها المنفصل ومنها المتصل، فإذا كانت الأداة على حرف واحد كانت أداة متصلة بما يأتي بعدها من ضميمية مثل:

1- المرجع نفسه، ص 125.

باء الجر في " بمحمد " ولامه في " لمحمد "، وكذلك في " به " و" له " أما إذا جاءت الأداة على أكثر من حرف واحد فإن النظام الإملائي يفصلها في الكتابة عن ضميمتها مثل " عن محمد " و" على محمد ".

4- من حيث التعليق:

إن المعاني التي تؤديها الأدوات جميعا هي من نوع التعبير عن علاقات في السياق، وواضح أن التعبير عن العلاقة معنى وظيفي لا معجمي، فلا بيئة للأدوات خارج السياق .. و لم يكن النحاة على خطأ حين أصروا على تعيين متعلق خاص للجار والمجرور في الإعراب بل إنهم لما رأوا الظروف تسلك مسالك الأدوات أحيانا قالوا بتعليق الظرف أيضا، أما من وجهة نظرنا فإن التعليق لا يقتصر على الظرف والجار والمجرور وإنما هو وظيفة الأدوات جميعا.

5- من حيث المعنى الجملي:

إن الأداة حين تحمل تلخيص أسلوب الجملة قد تحمله إيجابيا بوجودها أو سلبيا بعدها حين تقوم القرينة على المعنى المراد مع حذف الأداة وذلك كالاستغناء عن أداة الاستفهام أو العرض عند الإتكال على قرينة النغمة ..

ولقد ورد في كلامنا من الأدوات أن النواسخ جميعا أدوات، وأن بعضها محول عن الفعلية، وأن هذا البعض لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التامة نحو كان ودام وزال وبرح .. ومما يعضد اعتبار هذه الكلمات بين الأدوات أنها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات فتقول: كان يفعل وأمسى يفعل وليس يفعل وما فتئ يفعل وكاد يفعل وعسى يفعل (عسى أن يفعل) ..

سمات التميز / الأقسام	الصورة الإعرابية	الصيغة الخاصة	الجدول	الرسم الإملائي	اللواصق	التضام	الدلالة على مسمى	الدلالة على حدث	التعليق
(1) الاسم	x	x	x	x	x	X	X	X	X
(2) الصفة	x	x	x		x			X	X
(3) الفعل	x	x	x		x	x	x	x	x
(4) الضمير	x	x		x		x	x		x
(5) الخوالف		x			x	x			x
(6) الظرف	x	x	x			x			x
(7) الأداة				x		x			x

<u>بيان التمايز بين أقسام الكلم كما يراها تمام حسان</u>

<u>التعليق خاصية مشتركة بين كل هذه الأقسام</u>

X	إمكان التمايز
	عدم الإمكان

لاحظنا أن تمام حسان عالج قضايا أقسام الكلم في فصل النظام الصرفي، وهذا الأخير حلقة رئيسية في النظام النحوي كما بينا من قبل. لكن الموروث عن القدماء أن أقسام الكلم من الأبواب الأولى في حقل النحو، وهنا نتذكر أولى أبيات الألفية:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ ۞ واسْمٌ وفعلٌ ثمّ حَرْفٌ الكَلِم

واحِدُه كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمّ ۞ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلامٌ قَدْ يُؤَمّ

والذي دفع الباحث إلى إدراج هذه الأقسام في المباني الصرفية هو تلك الاجتهادات القصوى التي اختلقها (الضمير – الظرف – الصفة – الخالفة – الأداة)، وسنفرد مبحثا خاصا بالأداة. فهذه الآن خلاصة آرائه الجريئة في التصنيف:

1- غياب قسم الحرف كقسم رئيسي عند النحاة القدامى، في حين اعتبره الجزء الأصلي من الأدوات.

2- اعتبار الصفة قسما مستقلا، وهي في الحقيقة أقرب إلى الأسماء منها إلى قسم آخر، ولا سيما إذا حكمنا قرائن السياق كخاصية من خصائص التركيب النحوي.

3- دراسة زمن الفعل من وجهتين: الزمن الصرفي والزمن النحوي.

4- تقسيمه الضمائر إلى:

- ضمائر الشخص.
- ضمائر الإشارة.
- ضمائر الموصول.

وبالتالي عد أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ضمائر.

5- رؤية مميزة ومخالفة في طريقة إعراب أسلوب التعجب عند معالجته مبحث الخوالف.

6- تقسيم الأدوات إلى:

- ظرفية.
- اسمية.
- فعلية.
- ضميرية.

7- اعتبار بعض الظروف أسماء بناءا على تخريجات صرفية شتى.

ثانيا: الزّمن النّحوي

إشكالية الزمن وقف عندها تمام حسان مليا، فدرسه من جوانب مختلفة، إذ نجده يتعامل مع مصطلحات ثلاثة: **الزمن النحوي والزمن الصرفي والزمن الفلسفي**. ثم هو لا يتوانى في نعت جهود القدامى بالقصور والخلط أحيانا من خلال الأزمنة الثلاثة (الماضي، المضارع، الأمر). "ويعتذر النحاة كلما خذلهم الاستعمال النحوي، فهم يعتذرون عن الفعل المضارع الدال على المضي حين يقترن بـــ (لم) ويعتذرون عنه في تعبير مثل: **إِنْ تَكُنْ عَادٌ قَدْ بَادَتْ خِصَالُهَا**، وعنه في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ المعوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾[1].

وعن الماضي في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[2]، وفي قوله تعالى: " إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالفَتْحُ "[3]. كل ذلك لخلطهم في التفكير بين الزمان الفلسفي والزمان النحوي .. "[4].

1- سورة الأحزاب، الآية 18.

2- سورة النساء، الآية 100.

3- سورة النصر، الآية 01.

4- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 29.

يبدو أن قضية الأداة كقرينة سياقية هي التي احتكم إليها الباحث، وهي من المباحث الشائكة في نحونا العربي لأنها تتبادل الوظائف وتقوم عليها **نظرية التعليق،** وهذه النظرية قد خصص لها مبحثا مستقلا. وأمام هذا الاعتراض على الزمن لا ينبغي أن نغيب دور الأساليب في أداء هذه الوظيفة، بمعنى خروج الأزمنة الثلاثة عن وظيفتها الأصلية داخل سياقات معينة. كأن نقول مثلا:

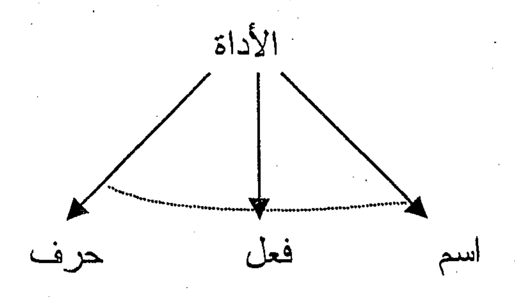
رَحِمَ اللهُ مَعْشَرَ الشُّهداءِ .

خرج الماضي هنا إلى معنى الأمر أي الدعاء (ارحم). وهنا تتأكد الشراكة بين علمي المعاني والنحو.

فلا ندري أين هو الوجه الفلسفي للزمن، اللهم إلا إذا أراد الباحث استعادة فكرة المنطق. وعن الفرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي يقول: " وإذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ يكون الزمن الصرفي قاصرا على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق. فلا مفر إذن من النظر إلى الزمن في السياق نظرة تختلف عما

يكون للزمن في الصيغة **لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي من حيث إن الزمن الصرفي** وظيفة الصيغة وإن الزمن النحوي وظيفة السياق تحددها الضمائم والقرائن "[1].

كما يعترض تمام حسان على إقحام الأداة في الاعتبار الزمني بحكم أن الأداة تكتسي وظيفة سياقية " الأساليب "، أضف إلى ذلك أنه يجرد الظروف من الوظيفة الزمنية بحجة أنها تفيدها معجميا لا وظيفيا، ونحن نعلم أن الظروف عند النحاة في حد ذاتها أدوات.



فالنحاة إذن درسوا زمن الأفعال على المستوى الصرفي، وهي في عزلتها عن التراكيب، ولم يختبروا نتائج دراستهم إلا في تركيب الجملة الخبرية البسيطة فرأوا الماضي ماضيا دائما والمضارع حالا أو استقبالا دائما، فوضعوا بذلك قواعدهم الزمنية ثم اصطدموا بعد ذلك بأساليب الإنشاء والإفصاح، فنسبوا وظيفة الزمن إلى

1- تمام حسان، اللغة العربية، ص 242.

الأدوات وهي منه براء وإلى الظروف وهي تفيده معجميا لا وظيفيا ..[1] بات واضحا أن الأدوات مهما كان نوعها تفيد معنى الزمنية، وهي لا تعني شيئا بمعزل عن السياق النحوي والصيغة الصرفية. قد سبق أن أشار إلى الأداة كقرينة لفظية سياقية لها دخلها في صنع المعنى وفهمه.

وواجه بذلك الأدوات الأفعال (النواسخ): كان، ليس، عسى، أصبح ... فأجرى عليها القاعدة الإستثنائية. ونحن بصدد البحث **في الزمن** نذكر بأن **اسم الفاعل** كصيغة صرفية له دلالات زمنية، إذ هو مفتوح في العربية على أكثر من زمن معين. في قوله عز وجل: ﴿والسَّماءَ بَنَيْناهَا بِأَيْيدٍ وَإِنّا لَمُوسِعُونَ﴾[2] شمل اسم الفاعل "موسعون" الأزمنة الثلاثة (الماضي والحاضر والمستقبل)، بمعنى وسعناها في الزمن الماضي ونوسعها الآن في الحاضر، وسنوسعها في المستقبل القريب والبعيد.

والآية هذه من الشواهد الهامة في مجال الإعجاز العلمي في القرآن.

والخلاصة أن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق ثم أن

---

[1]- اللغة العربية، ص 17.
[2]- سورة الذاريات، الآية 47.

ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق. وهذه المطالب هي التي اصطلحنا على تسميتها **بالظواهر الموقعية** وما دام الزمن النحوي وظيفة في السياق، يؤديها الفعل والصفة إلخ فلا بد أن تلعب القرائن الحالية والمقالية دورها كاملا في تحديد هذا الزمن[1].

[1]- تمام حسان، اللغة العربية، ص 243.

ثالثا: إعراب الجمل

الجمل في العربية باب كثرت فيه الخلافات المؤسسة وغير المؤسسة، ولعل ابن هشام الأنصاري من أكبر المشتغلين بإعراب الجمل في موسوعته "المغني". إذ اقترح في التقسيم جملة رابعة أسماها **الجملة الظرفية** " فرع عن شبه الجملة "، على خلاف القدماء والمدارس النحوية أكبر شاهد على هذه القيم الخلافية.

ومن منطق التيسير ونبذ الخلافات في الفروع يحق لرواد الدرس النحوي الحديث أن يعرضوا ويشيروا علينا بالبديل الصائب أو إن شئت قلت **بالقول الفصل**. ومما زاد الخلافات عقما وبعدا عن الذوق العربي السليم تلك المرويات المصطنعة والمختلقة مجاراة للتقدير والتأويل.

يقف تمام حسان مع رواية مشهورة عن الأصمعي: " ورأيت أعرابيا ومعه بني له صغير ممسك بفم قربة، وقد خاف أن تغلبه القربة فصاح: أدرك فاها، غلبني فوها، لا طاقة لي بفيها "[1] ولست أشك في أن هذا الخبر مختلق.

[1]– تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 83.

بل إن هذا النص الذي نطق به الغلام – كما يرويه الأصمعي – أو من ألصق به هذا الخبر ليبدو كأنه منتزع من صفحة من صفحات كتب القواعد تتكلم عن إعراب الأسماء الخمسة .. وفي "المحيط " للأستاذ الأنطاكي نقف على الرأي نفسه "الصعوبة في إعراب الجمل" من خلال هذا النص الوجيز: "كل هذا الخلاف بين النحاة، وكل هذا التناقض الذي يقع فيه النحوي الواحد **بينه وبين نفسه**، وكل هذه النقاط الغامضة والمسائل التي لا جواب لها، كل ذلك لا يدل إلا على شيء واحد، **هو فقدان المنهج** وتضارب المبادئ واختلاف المنطلقات التي انطلق منها النحاة في إعراب الجمل .. "[1].

ومن باب الموضوعية والتثبت، نرى أن يستبدل مصطلح [فقدان] بمصطلح آخر أنسب لأفضال سابقينا علينا مهما كان الخطب، ولا بد من استثناء العقول الجبارة التي نظرت وأسست عن بينة لهذا الصرح العظيم من تراثنا، كشيخ النحاة سيبويه، وأستاذه الخليل، والجرجاني وابن هشام.

---

[1]– محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشروق العربي، بيروت، ط3، د ت، ج3، ص 319.

رابعا: نظرية التّعليق

تعد الأداة في اللغة العربية أشهر أنواع التعليق، تعلق اسم باسم، أو اسم بفعل، أو تعلق حرف بهما. ولعل الجرجاني من أشهر المؤسسين لنظرية التعليق في دلائله، يقول تمام حسان: " والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة الفصحى، فإذا استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصيغة (قام زيد – زيد قام، قم)، وكذلك بعض جمل الإفصاح فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة "[1].

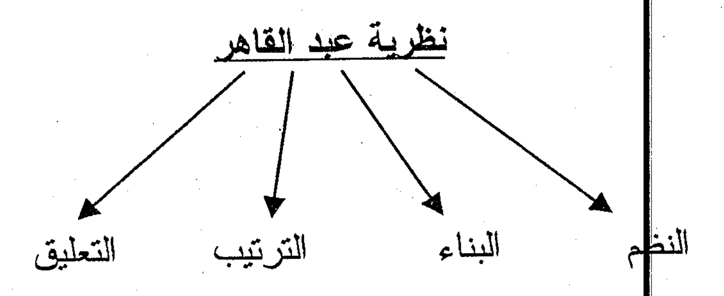
ويدرج تمام حسان **الأداة** ضمن قرائن التعليق اللفظية، وبالتالي يعد قرينة التعليق أصعب أنواع القرائن لأنها قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان، وهي أم القرائن النحوية جميعا. ويستوقفه دائما عبد القاهر الجرجاني باعتباره المشرع الأول – تراثيا – لهذه النظرية. "وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق، فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب، وإنما كان "التعليق"

[1]– اللغة العربية، ص 123.

وقد قصد به في زعمي إنشاء **العلاقات** بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية "[1].

فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن تمام حسان يفجر تراث الجرجاني انطلاقا من فكرة **نحو المعنى**، نابذا فكرة **نحو المبني** " النحو التعليمي ".

ومن هنا يصح أن نقول إن الثنائي سيبويه والجرجاني هما النواة الأساسية للمنهج الذي يدعو إليه تمام حسان في دراسة اللغة، وفي حقل النحو بخاصة.



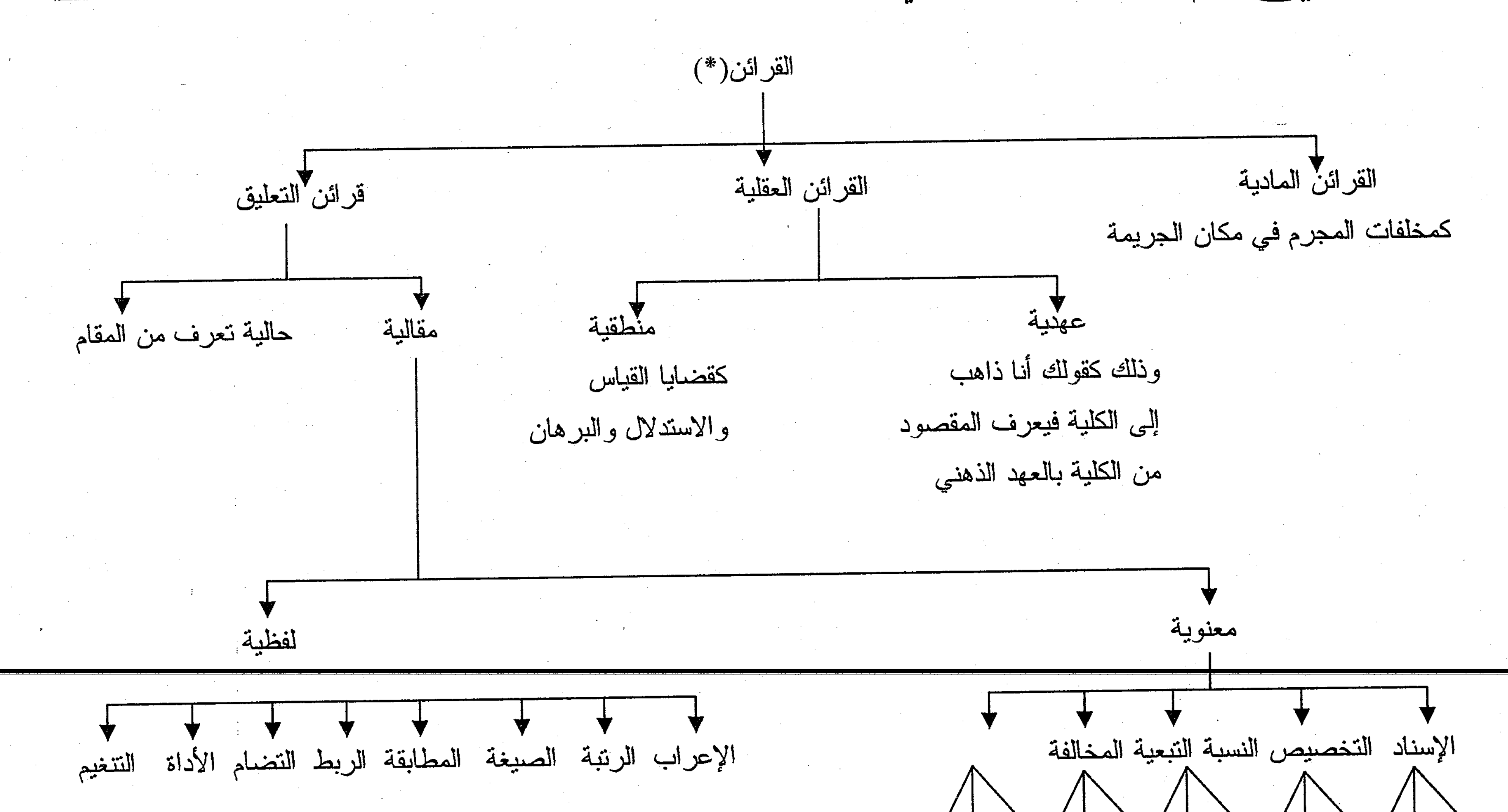
وكثيرا ما يقدم تمام حسان مصطلحا بديلا حديثا مقابل ما يجده عند عبد القاهر، وفيما يلي نموذج توضيحي:

---

[1]- نفسه، ص 188.

مصطلح الجرجاني	مصطلح تمام حسان
الفروق	القيم الخلافية
موقع بعضها من بعض	الرّتبة
استعمال بعضها مع بعض	التّضام
البناء	المعنى الوظيفي

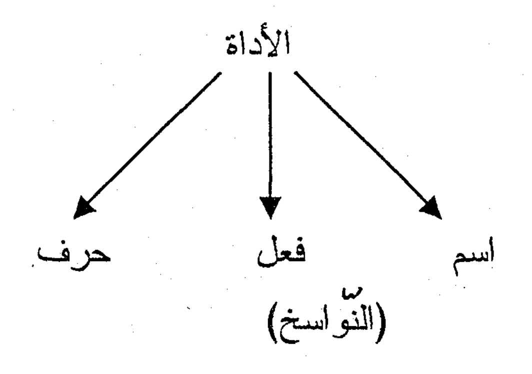
وفيما يلي جدول تفصيلي يمثل النظام النحوي الذي يتم بواسطة العلاقات السياقية (القرائن المعنوية):



شكل رقم (05): يوضح أنواع القرائن وأهم تفريعاتها.

* اللغة العربية معناها ومبناها، ص 190.

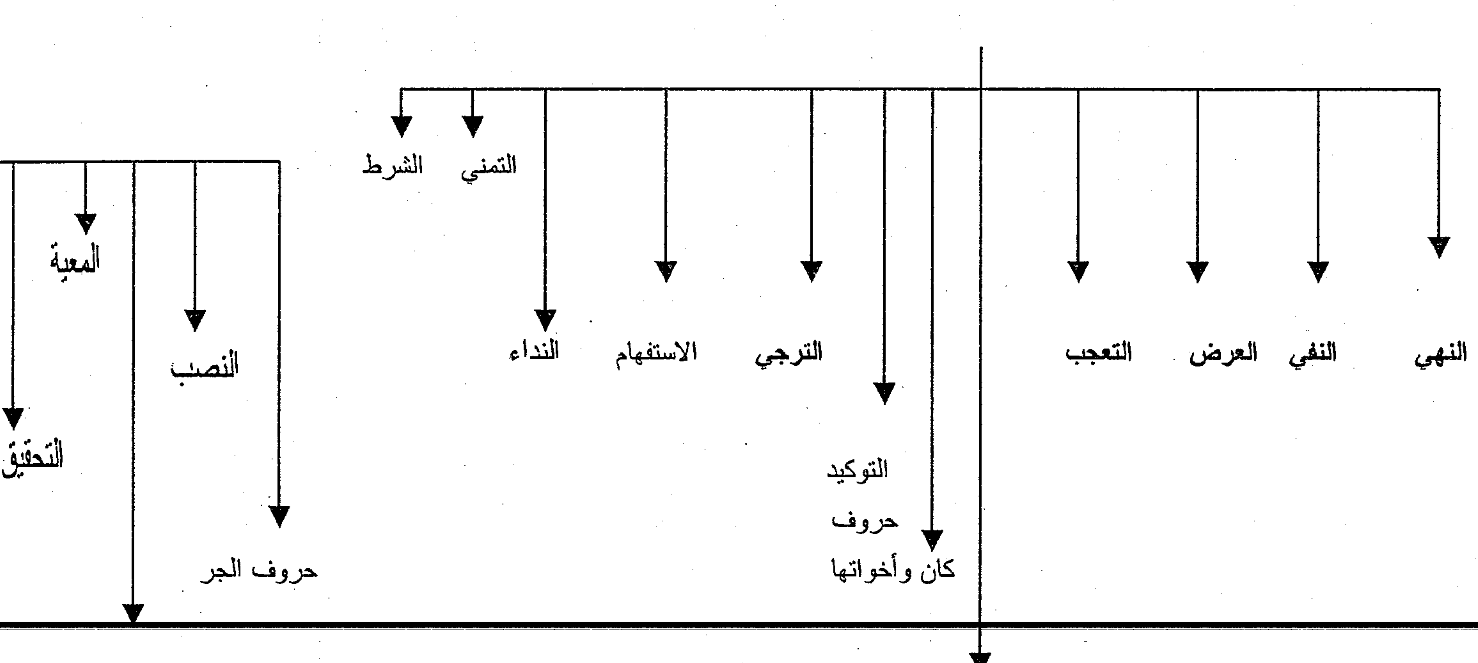
وقد ركزنا على الأداة في مجال التعليق لأن باب الأدوات في الحقيقة من الأبواب النحوية التي يكثر حولها الخلاف، وامتدت هذه الخلافات إلى دراسات المحدثين، في الأساليب بخاصة. فأسلوب الاستفهام يعرف بأدواته، ويعرف النداء بأدواته، والشرط بأدواته، والقسم بأدواته والتوكيد بأدواته إلخ. ونعتقد أن الاعتماد على الأساليب في دراسة الأدوات أبلغ وأنفع تعليما وتخصصا.

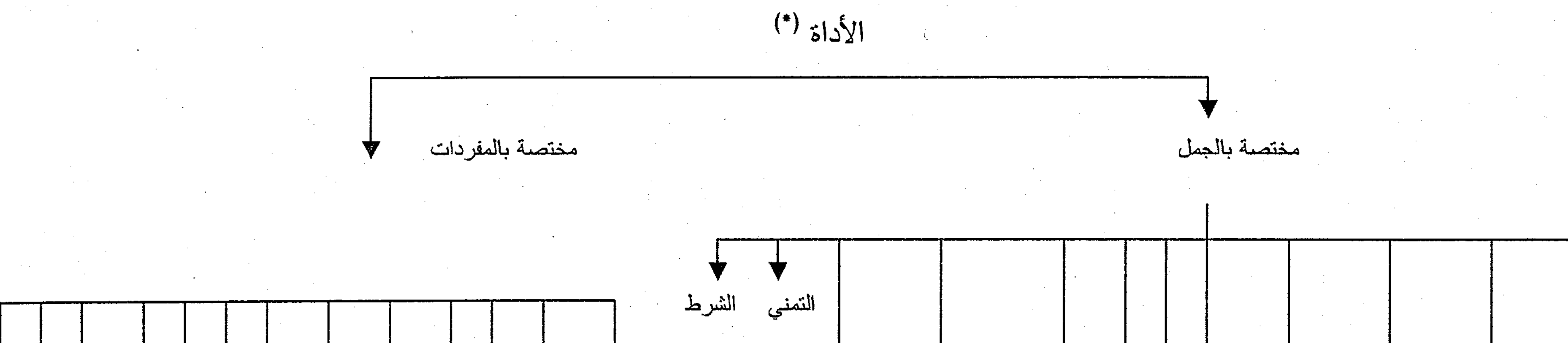


ترتيب الكلم وتركيبه لا يخرج عن هذه الأصول الثلاثة، بغض النظر عن الاجتهادات الجريئة التي قدمها تمام حسان.

يقول الجرجاني: " واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس "[1].

[1]- الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح السيد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1981، ص 44.





شكل رقم (06): يوضح أقسام الأداة كقرينة رئيسية في التعليق.

(*) من أجل التمثيل، ينظر: اللغة العربية. ص 225.

ولا يخفى كما أسلفنا، أن الأداة من الأبواب التي يكثر حولها الخلاف، لكثرة وظائف كل منها واختلاف استعمالاتها. لقد نص تمام حسان أن النواسخ جميعا أدوات، وأن بعضها محول عن الفعلية، وأن هذا البعض لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التامة بنحو: كان، دام، زال، برح .. "[1].

في حين نجد شوقي ضيف يقترح إلغاء باب النواسخ كلية مجاريا في ذلك آراء الكوفيين، أي أن الاسم المرفوع بعد [كان] فاعل والمنصوب يتأرجح بين المفعولية والحالية، كما أنه أخذ بعين الاعتبار رأي سيبويه" و[كان] بذلك عند سيبويه فعل متعد يليه فاعل ومفعول، وفسر السيوطي في كتابه الهمع كلام سيبويه في الباب بأن المرفوع عنده يشبه الفاعل والمنصوب يشبه المفعول"[2].

ونجد سيبويه نفسه يقول تحت عنوان [هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد]، وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان

---

[1]- اللغة العربية، ص 130.

[2]- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، د ت، ص 90.

لتجعل ذلك فيما مضى .. وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد الله، أي قد خلق عبد الله، وقد كان الأمر، أي وقع الأمر "[1].

هذا نموذج عن الاختلاف الحاصل في باب الأدوات وبخاصة النواسخ. وما أحوج المناهج التعليمية الحديثة إلى تشذيب هذه الخلافات والاستقرار على الرأي الأرجح والسديد، ومن ثم نلقن **معاني النحو** قبل تلقين تفريعات مسائله.

وهنا تكمن أهمية **الزّمن النحوي** مع الأدوات (النّواسخ)، إذ تدل على الزمان دون الحدث، ولكن شوقي ضيف أحيانا بقدر ما يصبو إلى التبسيط بقدر ما يقع في حبال الخلافات الفرعية التي لا ترجى منها فائدة قصوى، لقد قدم ما لا يحصى من الاعتراضات حول نقصان [كان] أو تمامها[2]. وليست كل آرائه في الحذف والإلغاء صالحة لأن يؤخذ بها وإلا صرنا نلقن نحوا هجينا لا هو أقرب إلى النحو القديم ولا هو أنفع للمتعلمين.

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1 ص 45-46.
[2]- شوقي ضيف، تيسير النحو، ص 91-92.

"قِيلَ لأبي تَمَّام: لِمَ تقولُ مَا لا يُفْهَم ؟

فقال: ولِمَ لا تَفْهَمُونَ مَا أَقول ؟"

الفصل الثالث

آراء في التيسير والتجديد

الفصل الثالث

آراء في التيسير والتجديد

المبحث الأول: في التيسير

1- تيسير المنهج.

2- تيسير المسائل.

المبحث الثاني: في التجديد

1- تجديد المنهج.

2- تجديد المسائل.

3- ظاهرة الإعراب.

4- تنظيم الأبواب النحوية.

5- وظائف المعجم.

6- المستوى الصوابي.

7- اعتباطية العلامة اللغوية.

المبحث الثالث: إضافات

1- دور المجامع اللغوية.

2- مسألة اللهجات.

3- ملحق في ثبت المصطلحات.

المبحث الأول: في التيسير

إن ظاهرة التيسير التي نؤسس لها نتيجة بينة للانتقادات التي توالت على شق كبير من تراثنا العربي وبخاصة في جوانبه اللغوية. ولأمر ما – كما أسلفنا – توالت كتب الشروح والتذييل والحواشي، خذ مثلا ألفية ابن مالك فستجد لها عشرات الشروح، بل ابن مالك نفسه وضع كتاب "التسهيل " ثم أعقبه " بشرح التسهيل"، وتشرف ابنه بشرح الألفية أيضا. ومن قبل حظي كتاب سيبويه بما لا يحصى من الشروح والمختصرات، والظاهرة نفسها شهدتها حقول الفقه والحديث والأصول والفلسفة. فالتيسير إذن نتيجة حتمية لمواكبة العصر، وقد ارتأينا أن نعالجها من خلال جانبين أساسيين، مما يتصل بصلب النحو العربي واللغة العربية بشكل عام:

1/ تيسير المنهج، 2/ تيسير المسائل.

<u>أولا: في المنهج</u>

يشترك النحاة القدامى إلى حد كبير في وحدة المنهج الذي هو المنهج المعياري القائم على مراعاة المستوى الصوابي " قل ولا تقل " منذ سيبويه إلى ابن

هشام الأنصاري، ليأخذ الدرس النحوي مسارات أخرى إلى يومنا هذا، محاولا دائما تفادي كثرة الخلافات إلى حد الشذوذ.

يقول تمام حسان: " فإذا كان الأمر كذلك فإن بعض ما يقض مضاجع الطلبة من خلافات في النحو والصرف في أيامنا هذه يستحق أن يعاد فيه النظر وأن يرجع إلى النصوص الأولى التي استقيت من القواعد المتضاربة في المسائل الخلافية، ومسائل الشذوذ والسماع "[1].

ولربما يكون كتاب الإنصاف خير دليل على مثل هذه التفريعات الخلافية، وإلا كيف نلخص للناشئ أن (رب) لها ست عشرة لغة ؟!

وهذه نظرة أخرى إلى منهج القدامى في التعامل مع الأصول والفروع في نحونا العربي، تستحق لأن تكون نداء لكل المجتهدين المحدثين.

" فلو أن النحو العربي عرض على المبتدئين من طلابه في صورة الأصول دون المسائل لبدا هينا يسيرا مختصرا مستساغا. ولكن كتب النحو ورثت عند القدماء الحرص على عرض المسائل جنبا إلى جنب مع الأصول، فإذا واجهها المبتدئ لم

[1]– تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 83.

يعرف أيها الأصل وأيها الفرع، فتختلط عليه الأمور ويصعب عليه تحصيل النحو "[1].

أضف إلى ذلك اختلافات أقطاب المدارس النحوية ونخص بالذكر المدرستين البصرية والكوفية، وما انجر عنهما من تأويل في الأصول والفروع على حد سواء.

حتى إننا لنجد إلى يومنا هذا من ينتصر لمذهب معين على حساب قاعدة نحوية أو صرفية لننتظر التوفيق والتيسير.

وما أحوجنا إلى الحد من حرب المصطلحات النحوية المتضاربة، والاكتفاء بالشائع المتداول.

ولولا اختلاف البلدين (البصرة والكوفة) حول الأصول ما صح لنا أن نطلق على الاتجاهين اسم "مدرستين" لأن لفظ مدرسة حين يطلق على اتجاه فكري ما يقتضي منهجا متميزا وقيادة فكرية وأتباعا لهذه القيادة[2].

ولكن تمام حسان أحيانا يسقط في متاهات التناقض بشأن الأحكام التي يصدرها، انظر قليلا إلى رأيه المغاير حول مدرسة البصرة "وهكذا سبقت البصرة

---

[1]- تمام حسان، الأصول، ص 159.

[2]- المرجع نفسه، ص 229.

إلى حقل النحو باتجاهاتها العقلية الواضحة، فصبغت هذه الصناعة بصبغتها، فلما جاء الكوفيون وجدوا البناء محكما قائما مكتملا والطريق معبدة مطروقة"[1].

والحديث في المنهج يلوح لنا دائما صعب المنال، لكننا نسوغ لأنفسنا بأن نعد التيسير منهجا في حد ذاته، لنبارك مقولة مهدي المخزومي "فالتيسير إذن ليس اختصارا، ولا حذفا للشروح والتعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو، يسر الناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير وافيا بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته، أصولا ومسائل "[2].

[1]- المرجع نفسه، ص 36.

[2]- مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 15.

ثانيا: المسائل النحوية

لقد أشرنا في أكثر من موضع أن المسائل النحوية الأكثر عرضة للنقد والتعديل نجد أغلبها في باب "المنصوبات" أو "الأدوات" أو في باب "إعراب الجمل"، فهذه المحطات الثلاث أخذت حظها الأوفر من التعليلات المنطقية وتضارب الآراء بين مدرسة وأخرى، اقرأ مثلا في موضوع الاختصاص أو التنازع أو الإغراء والتحذير وسنلتمس حقيقة ما نحكم به.

كان لتمام حسان وجهة نظره في موضوع الإختصاص، نعدها رؤية في التيسير، "ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية أننا لا نحس ارتياحا إلى تفسير النحاة **لمعنى الاختصاص**؛ إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولا لفعل محذوف تقديره "أخص" أو "أعني" ومع أن تقدير "أخص" منسجم مع اعتبار الاسم المختص من قبيل ما يدخل تحت عنوان "التخصيص" إلا أني أحس عزوفا تاما عن هذا التقدير الذي ينقل مبدأ وجوب الإستتار من الضمائر إلى الأفعال .. "[1].

---

[1]– تمام حسان، اللغة العربية، ص 200.

ونقرأ على سبيل المثال أيضا في مسألة الإشتغال من كتاب التبيين للعكبري، قولك: **زيدا ضربته** على رأي من نصب زيدا، النصب فيه بفعل مقدر دل عليه المذكور، وقال بعض الكوفيين: هو منصوب بنفس ضربته. وحجة الأولين: أن ضربت يتعدى إلى مفعول واحد وقد استوفاه وهو الهاء، فلم يبق له سبيل على نصب زيد، فوجب أن يقدر له ما ينصبه وأولى ما كان ذلك المقدر ما دل عليه المذكور "[1].

يبدو جليا أن مثل هذه المتون المسبوكة ليس من المنهج التعليمي في شيء بقدر ما هو استعراض للقدرة على التعليل المنطقي والفلسفي، هذا مع تواضعنا الأكبر لعلمائنا الأجلاء. ومن مساعي التيسير ما كتبه رئيس اللغة الأردني عبد الكريم خليفة بحث قيم في تيسير العربية بين القديم والحديث*.

يقول: "وربما لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن النحو منذ سيبويه حتى العصر الحديث قد سار في خضم من الدراسات النظرية التي تركت آثارها واضحة عبر

---

[1]– أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، ص 266.

*– تشرفت بمراسلة د. عبد الكريم خليفة، فمن علي بهذا البحث القيم مع ثبت خاص لأهم كتب التيسير التي يتربع عليها مجمع اللغة الأردني.

القرون، فكان للمنطق وعلم الكلام والفقه والفلسفة آثار واسعة في هذا الأدب النحوي "[1].

ومن الأمثلة المشهورة في الاختصاص قوله صلى الله عليه وسلم: "نحن معاشر الأنبياء لم نورث دينارا ولا درهما وإنما ورثنا العلم .." الحديث. وتقدير الكلام: نحن أخص معاشر الأنبياء.

وفي قولهم: نحن العرب نقري الضيف: على رأي من رجح النصب. ولقد كان محقا تمام حسان عندما أقر أن الخلافات مست الأصول والفروع على حد سواء، وأشنعها ما مس الأصول، ومن ذلك ما نجده في اقتراح السيوطي "ومن أمثلة القياس على الأصل المختلف فيه أن تستدل على أن [إلا] تنصب المستثنى فنقول: [إلا] حرف قام مقام فعل يعمل النصب، فوجب أن يعمل النصب ك [يا] في النداء. فإن إعمال [يا] في النداء مختلف فيه، فمنهم من قال: إنه العامل، ومن قال: فعل مقدر .. "[2].

---

[1]- عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ط1، 1986، ص 45.
[2]- السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق: د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1976، ص111

إن نبذ مثل هذه الخلافات ضرب من التيسير، لأن الناشئ اليوم ما أحوجه إلى التخلص من هذه التقديرات الجوفاء، حتى إن السيوطي نفسه كثيرا ما كان يخوض في شق واسع منها، ولذلك خلف لنا موسوعته الخلافية "الأشباه والنظائر".

وقد استحسن شوقي ضيف رأيا من آراء مدرسة الكوفة، في باب النواسخ نعده قاعدة في التيسير أيضا، ضمن هذه الآراء كتابيه "تجديد النحو" و"تيسير النحو التعليمي".

"وواضح أنه أولى أن نأخذ في إعراب كان وأخواتها برأي الكوفيين لأنه يسد ثلما ثلاثا: ثلمة الفعل وأن منه تاما وناقصا: وهو [كان وأخواتها]، وثلمة المرفوع بعد الفعل وأنه ليس فاعلا، وثلمة الخبر وأنه قد يكون منصوبا بعد كان وأخواتها .. "[1]

وتتمة لما نحن بصدده من أمر التيسير، نسوق هنا مسألة نحوية لطالما كثر حولها الجدل إلى يومنا هذا، وهي مسألة التفرقة بين عطف البيان وبدل كل من كل. إذ إن جمهور المحدثين يجمع على توحيد المصطلح من باب رفع العسر ومجاراة

---

[1]- شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 13.

الأصول. والنموذج المقترح هو العلامة عباس حسن من خلال موسوعته "النحو الوافي "كتاب للمبتدئ والمتخصص معا" .إن التفرقة بين عطف البيان وبدل كل من كل قائمة على غير أساس سليم، فمن الخير توحيدها، لما في هذا من **التيسير** ومجاراة الأصول اللغوية العامة. أما الرأي الذي يفرق بينهما في بعض الحالات، فرأي قائم على التخيل والحذف والتقدير من غير داع، ومن غير فائدة ترجى "[1].

[1]– أ. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط5، ج3، د ت، ص 546.

المبحث الثاني: في التجديد

أولا: تجديد المنهج

لعل مصطلح **التجديد** هنا يثير حفيظة جمهور عريض من أهل الاختصاص في النحو العربي، وفي غيره من مستويات اللغة العربية. لكننا نعد التجديد حلقة من حلقات الإبداع، ولم لا يكون جوهر الإبداع ؟ يمس التجديد بالدرجة الأولى المناهج وطرائق التدريس واتجاهات البحث اللغوي، وليس التجديد حكرا على حقل النحو. ومن هنا سنتعرض في هذا القسم لكثير من المسائل اللغوية العامة دون أن نشذ عن المحاور الأساسية.

يصادفنا بداية **المنهج الوصفي** كبديل عن **المنهج المعياري**، لأن المنهج الوصفي صار دليل الباحث اللغوي في الآونة الأخيرة، وبخاصة أن حقل اللسانيات اليوم احتوى كل مستويات اللغة.

يقول تمام حسان: " قررنا أن المعيارية في موقف المتكلم مقبولة لا غبار عليها، ولكنها في موقف الباحث موضع اعتراض كبير لأن الأساس في الدراسات اللغوية هو **المنهج الوصفي** "[1].

وقد أشرنا من قبل أن جل كتب التراث النحوي يحكمها المنهج المعياري، ولعل ابن هشام الأنصاري نموذج أمثل في هذا الشأن، من خلال المغني والشذوذ وأوضح المسالك. وهذا شيء من تفسير المنهج الوصفي وتبيين حدوده، وذلك " أن نلاحظ الحقائق والظواهر التي علينا أن نعالجها، فنقسمها ونعبر عنها منهجيا، وكل دراسة تقتصر على هذا تسمى دراسة وصفية "[2].

وخدمة للمنهج الوصفي دائما، يحكم تمام حسان على **القياس النحوي** بالفشل لأنه ضرب من المعيارية، والحق أن القياس من طرائق الاقتصاد في اللغة لا يمكن نعته بالفشل، أضف إلى ذلك أن القياس من مصادر التشريع، وأصول اللغة العربية محمولة على أصول الشرع.

---

[1]- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 22.

[2]- المرجع نفسه، ص 28.

ويؤكد نايف خرما هذا المنهج من خلال استقرائه للدراسات اللغوية المعاصرة. لقد أظهرت نتائج الدراسات اللغوية الحديثة لمدرسي اللغة القومية أيضا أن القواعد التقليدية لم تكن شاملة لجميع جوانب اللغة، بل كانت تهتم ببعض الجوانب دون غيرها، لأنها كانت **معيارية** هدفها منع الوقوع في الخطأ، لا **وصفية** تصف جميع جوانب اللغة، فنتج عن ذلك إهمال لبعض الجوانب العامة من اللغة[1].

ومما تقتضيه الدراسات الوصفية مراعاة الترتيب والتكامل بين المستويات اللغوية، إذ ينبغي تقديم المباحث الصوتية والصرفية على المباحث النحوية. وهذا الذي أشاد به ماريو باي*، حينما ينتهي الباحث اللغوي من التحليل الفونيمي والمورفيمي للغة موضوع البحث، ومن استخلاص الملامح النحوية الخاصة بها تجد تحت يديه **نحوا وصفيا لهذه اللغة**[2].

ومن صلب المنهج الوصفي كمنهج بديل، أن ينظر الباحث اللغوي في العلاقة بين اللغة والمجتمع، لأن اللغة **ظاهرة اجتماعية** قبل كل شيء، وكثيرا من

---

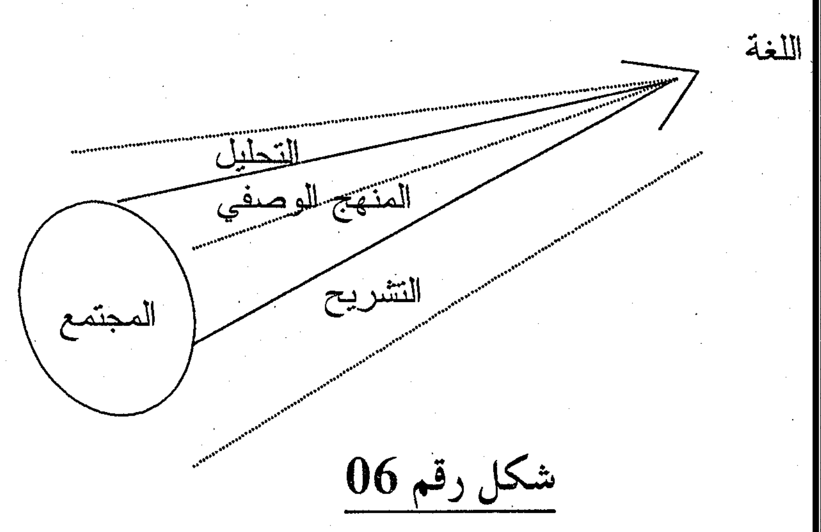
[1]- نايف خرما، أضواء على الدراسات المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص 47.

*- ماريوباي: عالم لغوي معاصر من أصل إيطالي، من أشهر من نادوا بتبسيط علم اللغة، حتى أصبح اسمه يعني البساطة والوضوح. شغل منصب مدرس لمادة فقه اللغة في جامعة كولومبيا. من أهم كتبه: أسس اللغة – تاريخ اللغة – معجم اللسانيات .. (ينظر المرجع المذكور لاحقا)

[2]- ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق د. أحمد مختار عمر، القاهرة، ط2، 1983، ص 129.

ضوابطها تخضع للمقام أو السياق كما يعبر البلاغيون. ونرفع صوتا جريئا هاهنا لنقول، إذا أردنا للغة العربية أن تزداد حياة ونماء وتجري على ألسنة المتكلمين، علينا أن نجعلها **تتنفس في المجتمع** فكرا وإبداعا.

لا ينبغي إذن أن يقطع الباحث الصلة بين اللغة والمجتمع، وإذا كان كل نشاط اجتماعي تتم دراسته عن طريق الملاحظة والوصف، فلا شك أن اللغة هي نشاط اجتماعي يجب أن تدرس كذلك **بالملاحظة** و**الوصف** إذا أريد لدراستها أن تكون جدية منتجة[1].



شكل رقم 06

يوضّح علاقة اللّغة بالمجتمع ضمن وظيفة المنهج الوصفيّ.

[1]– تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 17.

اللغة إذن مادة للتشريح والتحليل في مجال الوصف وليست مجموعة من القواعد فحسب. كما يدعو تمام حسان إلى ضرورة الاهتمام **برواية اللغة**، تلك الظاهرة الموروثة "الثقافة الشفهية" التي تشكل منهجا مكملا للمنهج الوصفي. هذه الرواية حفظت لنا النصوص المقدسة [القرآن والحديث] والشعر العربي مرجعنا الثاني في الاستشهاد. إنها (الرواية) وسيط مباشر بين الأولين والآخرين.

يقول تمام حسان: " ظاهرة الرواية نحفل بها ونبذل فيها الجهد المضني ونجعلها شرطا لدخول المعاهد الدينية والعربية، برغم وجود المصاحف المطبوعة الأنيقة التي تشترى بالثمن الرخيص في كل بلد من البلاد الإسلامية "[1].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 170.

ثانيا: تجديد المسائل

1- ظاهرة الإعراب:

أين يكمن التجديد في مسألة الإعراب ؟ ؟

إن التجديد الذي ننشده لهذه الظاهرة يتمثل في ترسيخ الإيمان بها، لأنها قوام النحو العربي ومنطلق وجوده أصلا، ينبغي أن نضفي عليها القداسة التي نضفيها على المعنى ومعنى المعنى، ومن هنا لا فرق جوهريا بين اللغة والأدب في مجال المصطلح على الأقل.

وجب علينا أن ننوه من جديد **بكتب الإعراب،** إعراب القرآن، إعراب الحديث، إعراب الشواهد، وضرورة استثمارها بمزيد من التيسير.

كتب أحمد سليمان ياقوت دراسة قيمة في هذا الشأن، وهي أطروحة دكتوراه بعنوان "ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم"، فالإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ[1].

وبالمناسبة هذه خريطة مختصرة لظاهرة الإعراب، وأهم حالات الاستعمال، كما وضحها تمام حسان نفسه.

---

[1]- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص15

- الإعراب
  - العلامة الاعرابية
    - حركة
      - ظاهرة: جاء زيد ساعيا
      - مقدرة
        - للتعذر: جاء موسى
        - للثقل: جاء قاض
        - لاشتغال المحل: المحل
          - بحركة حرف الجر الزائد
          - بحركة مناسبة: جاء ابني
          - بحركة التخلص: لم اضرب الولد
          - سكون الوقف: جاء زيد
          - بسكون الروي: نزع الشبل من الغاب الوتد
    - حرف
    - حذف
  - المحل الاعرابي
    - محل الجملة
      - الصفة: سابق
      - الحال: نصب
      - مقول القول: نصب
      - الخبر: رفع
      - جواب الشرط: جزم
      - المضاف: جر
      - المحلية: حسب المحل
    - محل المفرد المبني
      - على الحذف: ادع
      - على الحرف: يا مسلمون
      - على الحركة
        - للأصل: رأيته أمس
        - للبناء الطارئ: يا زيد
        - للاتصال بحرف يتطلبها بالمناسبة: إن ضربوا لأضربن
      - على السكون: ضربت

والبحث في ظاهرة الإعراب هو نفسه انغماس في حقول الفقه والتفسير والقراءات وسائر حقول الفكر اللغوي. ولأمر ما وقع النحاة ضحايا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص العربية تهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحيانا تتضحي بها لأن **المعنى واضح بدونها** اعتمادا على غيرها من **القرائن المعنوية واللفظية**.

ومن الشواهد المشهورة **قول العرب: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ**، وهذا شاهد في الاتباع الصوتي وسماه بعضهم بعلة المجاورة. إذ أغنت عندهم قرينة **التبعية** وهي معنوية عن قرينة **المطابقة** في العلامة الإعرابية وهي **لفظية**، وكان الداعي إلى ذلك داعيا موسيقيا جماليا هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية[1].

ثم إن الاعتداد بظاهرة الإعراب والتشبث بها ليلقي علينا مسؤولية التنبيه إلى بعض الآراء النقدية التي تجاوزت ذروتها في الجرأة على هذا الصرح الشامخ من تراثنا. وهذا ما تطاول به أنيس فريحة في كتابه " **نحو عربية ميسرة** "، إذ ادعى " أن الإعراب زخرف في الكلام ولا قيمة له بدليل أن الحياة نبذته وقضت عليه، ولو

[1]- ينظر تمام حسان، اللغة العربية، ص 234.

أنه كان ضروريا للفهم والتفاهم لأبقت عليه الحياة، ولكنه زخرف، ولأنه من بقايا العقلية القديمة في اللغة العربية، بل في كل لغة، فإن الحياة نبذته وأنه عائق وعقبة في سبيل التفكير وأن سقوطه من اللهجة المحلية خطوة هامة تيسر الكلام حتى يصبح طريقا ممهدا للفكر كما أنه في نظره بقية من البداوة، فلا يتلاءم مع الحضارة، فتركه يدل على التطور، وفقدانه يعتبر تطورا في الحياة، وها هم العرب قد أسقطوه في العصر الأول "[1].

فالحق أننا نتعجب من هذه الدعاوى الهدامة غير المؤسسة، عندما تمتد إلى مسائل حساسة كمسألة الإعراب "النحو"، ونفهم من هذه الجرأة إحداث الفصم والتفريق بين الوسائل والغايات، بين الإعراب كوسيلة والمعنى كغاية.

وحري بنا كدارسين مسؤولين أن نتقصى خلفيات هذا التكوين عند أنيس فريحة ونظرائه من الذين يحسنون الهدم لكنهم عاجزون عن البناء.

فالإعراب خاصية كل لغات البشر، وسببها المباشر في الحفاظ على استمراريتها منذ بدء التكوين، وبمعزل عن الإعراب صارت لغات عديدة بائدة لم

---

[1]- د. عبد الله الخثران، الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهرة الجرجاني وابن خلدون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1987، ص 92-93.

يكتب لها الخلود. نقرأ في المقدمة:"ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته **إعرابا**، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا وأمثال ذلك. وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها **بعلم النحو** "[1].

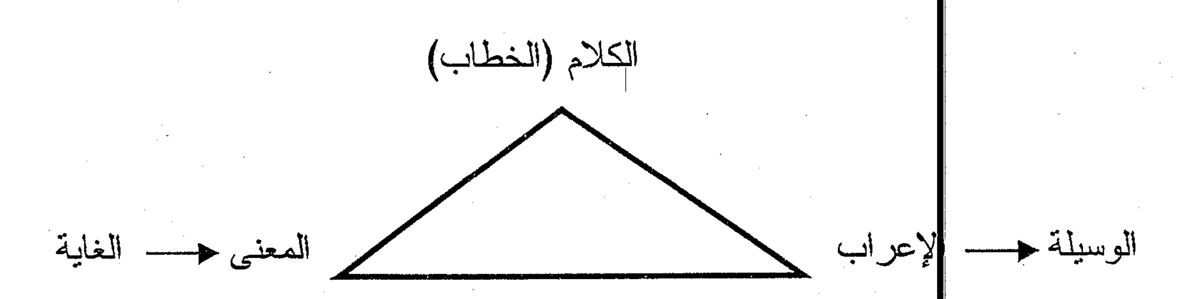
فهل يريد أنيس فريحة ونظراؤه أن يسقطوا صرحا مكتملا يمت بصلة إلى الدين والتاريخ ووجود الأمة كلها ؟ إن أخص ما تتميز به الأمم هي **اللغة**، واللغات التي لا إعراب لها ليست لغات على الإطلاق.

والظاهر أن الإعراب من خصائص التمدن القديم لأن لغات ذلك التمدن كان معظمها معربا، واللغات التي تخلت عن تلك الأمهات جاءت عارية من حركات الإعراب، فاللغات التي تخلت عن اللاتينية، وكذلك اللغات التي تخلت عن اللغة البابلية وهي السريانية لم يبق فيها إعراب، ومثلها اللغات التي تخلفت عن

---

[1]– ابن خلدون، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، ص 470.

العربية اليوم، فإنها غير معروفة[1]. تلكم هي الأبعاد الحضارية لظاهرة الإعراب من خلال تاريخ اللغات.



2- تنظيم الأبواب النحوية:

النظام والتنظيم فلسفة جمالية عند كل الشعوب، وعليه كثيرا ما نفتقد هذه القيمة في المصنفات القديمة بحكم موسوعية أصحابها وعدم تحكمهم في المنهج.

فإعادة تنظيم أبواب النحو والصرف تعد خطوة أساسية في التجديد والتيسير، ولا سيما في المقررات التعليمية لكافة الأطوار. بداية ينبغي إدراج المسائل الصرفية مرتبة قبل المسائل النحوية، إذ إن علم الصرف له سبق جلي وشراكة قصوى مع سائر مستويات اللغة (النحو – الأصوات – فقه اللغة – المعاجم). وقد أشرنا إلى هذا كله في مبحث **النحو وعلوم اللغة**، أما بالنسبة إلى الموضوعات

---

[1]– عبد الله الخثران، المرجع السابق، ص 94.

النحوية فأول باب يرجى هضمه لدى الناشئة هو باب الإعراب والبناء لأن عليه مدار النحو كله، شريطة بذل الجهود الفعلية في التيسير.

ثم التفريق بين المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات والتوابع، أضف إلى ذلك ضبط المصطلحات وتوحيدها، وبخاصة في المسائل الخلافية، على أن تترك آراء المدارس لأهل التخصص والدراسات المعمقة، وفي هذا الصدد ننوه بكتاب شوقي ضيف " **تجديد النحو** " الذي أشرنا إليه من قبل، وهو من الجهود التي تستحق الإصغاء والتطبيق الميداني، وهذه بعض آرائه:

- وبالمثل يقول النحاة في نعت اسم (إن) وتوكيده والبدل منه أنه يجوز في ذلك كله الرفع والنصب، وفي رأينا منع الرفع والاكتفاء بالنصب **للتيسير** وجريانا مع ظاهر الأسلوب. وقد حذفنا هذا من الكتاب حتى لا نحدث تشويشا في قاعدة نصب اسم (إن) وتابعه[1].
- وحذف في القسم الأخير من الكتاب عمل المصدر منكرا أو معرفا بالألف واللام في مثل: **تِلاوَةُ القُرآنِ نَافِعَةٌ – زَيدٌ مُجِيدٌ التِّلاوَةِ القرآنَ:**

---

[1]– شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 36.

فالقرآن في المثال الأول مفعول به لتلاوة وهي منكرة، وفي المثال الثاني مفعول به للتلاوة وهي معرفة بالألف واللام، والمثالان لا يدوران في الألسنة واللغة الأدبية، إنما الدائر إضافة المصدر للمفعول به في المثال الأول، ودخول لام الجر على المفعول به في المثال الثاني، فيقال:

تِلاوَةُ القُرآنِ نافِعَةٌ.

زَيْدٌ مُجِيدُ التِّلاوةِ للقُرآنِ[1].

و لم لا نستجيب لمقولات ابن خلدون في المنهج أو طرائق التدريس، بالنسبة إلى أطوارنا التعليمية ولا سيما المدارك اللغوية. يقول **ابن خلدون** تحت عنوان " الصواب في تعليم العلوم ": " اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدا، إذا كان على التدريج، شيئا فشيئا وقليلا قليلا، يلقى عليه أولا مسائل من كل باب من الفن في أصول ذلك الباب، **ويقرب** له في شرحها على سبيل الإجمال ويراعى في ذلك قوة عقله "[2].

1- نفسه، ص 38-39.

2- المقدمة، ص 458.

3- وظائف المعجم:

ينشئ تمام حسان في كتاب الأصول تكاملا لكل حقول اللغة، فالمعجم له علاقته المباشرة بالمبحث الدلالي ثم بالمبحث الصرفي والصوتي. ومن هنا كان لزاما أن نضيف هذه الآراء البناءة في وظائف المعجم.

أ/ الدعوة إلى جعل كل كلمة في اللغة مدخلا خاصا بنفسها، ومن شأن ذلك أن يضع الأمور في صورتها السهلة بالنسبة لطلاب المعنى المعجمي، فلا يحتم عليهم أن يصلوا إلى الكلمة من خلال أصلها المجرد، أضف إلى ذلك أن جعل الكلمة مدخلا بنفسها يرد على اتهام بعض المستشرقين للغة العربية بالفقر في معجمها[1].

ب/ إن معاجمنا تفضل الإشارة إلى علاقة اللفظ بالاستعمال كأن تشير إلى القبلي والغريب والمعرب والمولد والمهجور، وهذا الجانب من جوانب علاقات اللفظ هام جدا لكل من يستشير المعجم، فليس المعجم لشرح معنى الكلمة فقط،

[1]- تمام حسان، الأصول، ص 287.

وإنما هو لتقديم كافة المعلومات التي تعين على استعمال هذه الكلمة استعمالا صحيحا[1].

حـ/ لا بد إذن من أن نبحث عن وسيلة جديدة لإثراء اللغة غير طريقة خلق المفردات على مقال الصيغ المتاحة لأن هذه المفردات الاصطلاحية ستصل إلى حد من الكثرة يجعل الإضافة إليها أمرا عسيرا فيلجأ العلماء عند إحساسهم بعسر هذا الأمر إلى **التعريب** الذي يتنافى في ظروف كثيرة مع ذوق اللغة العربية لأسباب كثيرة[2].

د/ إن باب الإلحاق مفتوح وسيظل مفتوحا في العربية إذا أريد لهذه اللغة أن تحيا وتتطور، والعرف العلمي الخاص ذو لغة عرفية خاصة كاللغات التي أشرنا إليها. وهي لغة يصنعها علماء العرب أنفسهم دون غيرهم وليس لهم أن ينتظروا أن يعلمهم الله الأسماء كلها كما علم آدم[3].

1- نفسه، ص 287.
2- تمام حسان، اللغة العربية، ص 152.
3- المرجع نفسه، ص 153.

هــ/ الأخذ باشتقاق رموز عربية من الأبجديتين الإغريقية واللاتينية تراعى فيها كل الاعتبارات المتقدمة، وسوف نجد فيها علاجا لكل ما أشرنا إليه من عيوب في كتابتنا الحاضرة. **وإن النظام الأبجدي الجديد** لو أحسن القيام على تنظيمه فسوف يكون ألف مرة خيرا من النظام الحالي المعيب.

والحق أن **هذا الرأي الأخير فيه نظر** لأن اشتقاق رموز عربية من الأبجديتين الإغريقية واللاتينية كما يدعي الباحث، في اعتقادنا أمر مهول لا يخدم الحرف العربي، ولا يخدم جماليات الصوت العربي، فهذا التهجين سيخلق لنا لغة هجينة تزيدنا بعدا عن العربية الصحيحة. ثم إن العربية مرتبطة أساسا بنصوص مقدسة!

4- المستوى الصّوابي:

إن تمام حسان يوسع من مدلولات هذا المصطلح، انطلاقا من علاقة اللغة بالمجتمع والتقاليد والسلوكات الشخصية، ولكن ينبغي أن تركز عليه من زاوية نحوية تتصل بالفصحى لا غير. يتأكد هذا الفهم في قوله: " إن الصواب اللغوي من مقومات الشخصية المتوازنة التي يحتمل أن تؤثر في اللغة، وإن شخصية الفرد الذي

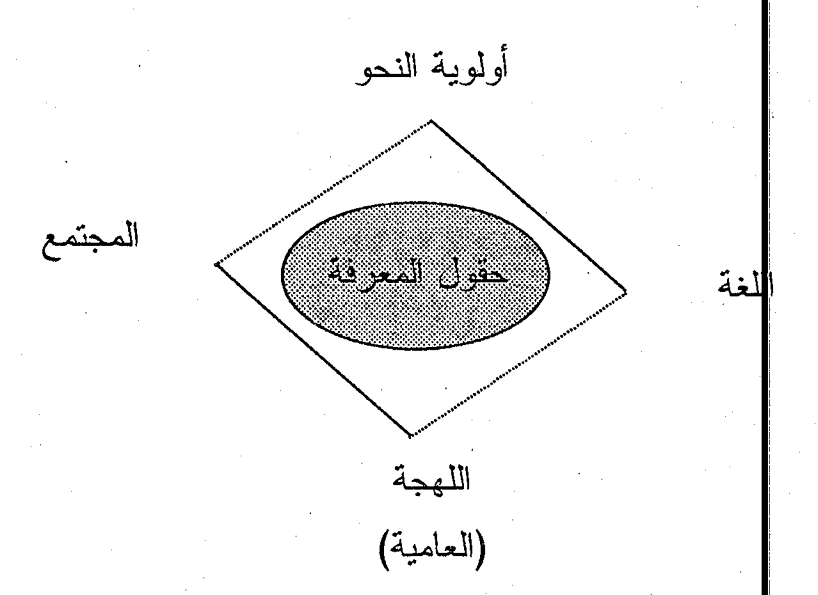
يحتاج إلى تصحيح كلامه قد تصبح في جملتها أحيانا بحاجة إلى إعادة بنائها، لما يسببه النقد الاجتماعي من تهديم هذه الشخصية "[1].

فالعلاقة إذن محكمة بين الشخصية واللغة المتحدثة داخل منظومة اجتماعية معينة. إلا أن الملفت للنظر في هذا الشأن أن تمام حسان عندما عالج المستوى الصوابي في اللغة، لم يميز بين الفصحى والعامية، إذ أقحم العامية المصرية بخاصة واتخذها مادة للتمثيل، وكأن المستوى الصوابي معيار يشمل اللغة واللهجة معا، باعتبار اللغة أساسا ظاهرة اجتماعية مؤداها الخطاب.

ومن هنا تتأكد سلطة العرف الاجتماعي على اللغة، وكذا سلطة العادات والتقاليد.

---

[1]- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 88.



شكل رقم 07

يوضّح مجالات تحقيق المستوى الصّوابي.

وهذا المستوى الصوابي لا يوجد في اللغة فحسب، وإنما يوجد في كل شؤون الثقافة بالمعنى الأعم، أي بالمعنى الأنتروبولوجي الذي يشمل العادات والتقاليد واللغة والدين والملابس والمساكن والحفلات وغيرها، فلكل واحدة من هذه الظواهر مستواها الصوابي الخاص، ومن ثم لا يمكن أن يقال إن المستوى الصوابي فكرة بين

منهج اللغة، ولكن يقال إنه مقياس اجتماعي عام يرمقه الفرد بشيء من المهابة والاحترام، ويحرسه المجتمع بأسلحة أقلها النقد الاجتماعي اللاذع[1].

ومن هنا نستخلص التركيز على البعد الاجتماعي للغة المنطوقة سواء أكانت فصيحة أم غير فصيحة، وربما تعمم اللهجة أيضا لأن لها سلطة اجتماعية هي الأخرى، وبخاصة إذا كانت غير بعيدة عن الفصحى. فيمكن القول إذن إن اللغة كمكسب جماعي بكل مستوياتها تؤتي أكلها في المجتمع. وينبغي التركيز – من بين فئات المجتمع – على **الأديب والفنان** لأنهما المفجران الحقيقيان للغة والمسؤولان الأولان عن عجلة تطورها، لأن الشاعر وهو الفنان بالأساس يبعث نوايا جمالية في اللغة تهز الفرد والمجتمع وتساهم في تهذيبهما. الفرد العادي يرضع اللغة بينما الفنان الملهم المبدع يخلق اللغة[2].

---

[1]– تمام حسان، المرجع نفسه، ص 31.
[2]– ينظر المرجع نفسه، ص 60 وما بعدها.

5- اعتباطية العلامة اللّغوية:

في الحقيقة هذا مبحث لساني محض، وإن كانت اللسانيات تبحث في كل العلوم. آزر تمام حسان هذه النظرية التي تفرد بها دي سوسير في محاضراته المشهورة، وهي نظرية تنطبق على جميع لغات الأمم.

" فالعلاقة بين الاسم والمسمى غير طبيعية ولا منطقية، ولكنها عرفية، ونتيجة من نتائج الوضع، وإن العرف يختلف باختلاف المجتمعات، وباختلافه تختلف اللغات، ولو كانت العلاقة بين الاسم والمسمى طبيعية أو منطقية لكان الكلب كلبا والحمار حمارا في كل لغات البشر، ولكن اختلاف العرف من مجتمع إلى مجتمع آخر جعل أولهما كلبا في اللغة العربية، و DOG باللغة الإنجليزية، وهلم جرا "[1].

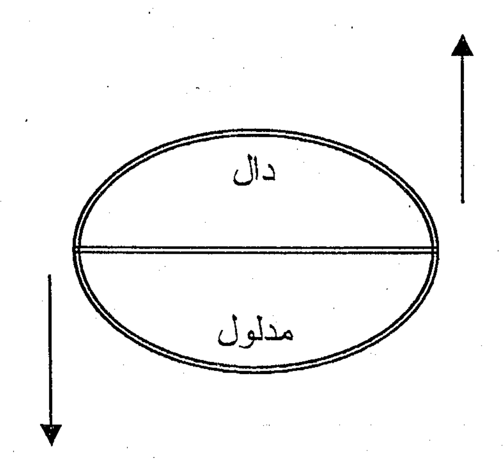
يقابل مصطلحي **الاسم والمسمى** عند اللسانيين **بالدال والمدلول**. وهذه الاعتباطية – في نظر دي سوسير – لا تعني أن العلامة اللغوية (اللسانية) عائدة إلى

[1]- المرجع نفسه، ص110.

اختيار حر يقوم به متكلم اللغة، وإنما نعني بالاعتباطية أن الدال غير معلل، أي اعتباطي بالنسبة للمدلول الذي لا تربطه به أية علاقة في الواقع[1].

ورب قائل يقول: إذا كانت العلاقة التي تربط بين الدال والمدلول هي علاقة اعتباطية، فما هو الرابط الأساسي الذي يربط بينهما ؟ يمكن لنا الرد على هذا التساؤل بأن اللسان بوصفه نظاما من العلامات هذا النظام هو الذي يضبط هذه الاعتباطية، ويقوي متانة الرابط الذي يجمع بينهما[2].

والملاحظ أن اصطلاحات الألسنيين تختلف، لكنه اختلاف تنوع، فاللغة يعبر عنها بلفظ اللسان، والاسم بالدال والمسمى بالمدلول، والعلامة بالإشارة، **والاعتباطية بالكيفية..**



[1]– ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 42.
[2]– نفسه، ص 42.

يستعمل ميشال زكرياء مصطلح الإشارة ذات النظام الكيفي والمقصود بالكيفي الاعتباطي Arbitraire. "نستطيع القول إن **الإشارة هي كيفية**، بمعنى أنها لا تخضع لأي قياس عقلي أو لأي تعديل واع يقوم به الفرد أو المجتمع"[1].

وفيما يلي النص الأصلي من محاضرات دي سوسير: " إن الرابط الجامع بين الدال والمدلول هو **اعتباطي**، وببساطة أكثر يمكن القول أيضا: إن العلامة الألسنية هي اعتباطية، وذلك لتعريفنا العلامة أنها مجموع ما ينجم عن **ترابط الدال والمدلول**. وهكذا ففكرة (أخت) لا ترتبط بأي صلة داخلية مع تعاقب الأصوات /أ.خ.ت/ تلك التي تقوم مقام الدال بالنسبة لها، ويمكن تمثيل هذا الأخير بأي تعاقب آخر أيا يكن شكله وحجتنا في ذلك إنما هي الاختلافات القائمة بين اللغات ووجود اللغات المختلفة ذاته "[2].

---

[1]- ميشال زكرياء، الألسنية (المبادئ والأعلام)، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ط2، 1983، ص 182.

[2]- دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة: يوسف غازي، مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986، ص 90

المبحث الثالث: إضافات.

1- دور المجامع اللغوية:

نتحدث عن المجامع اللغوية كهيئات مسؤولة، باستطاعتها أن تكفل للعربية التطور والنماء، وباستطاعتها أن تعبد الطريق نحو التيسير والتجديد في صرح النحو العربي في كافة الأطوار التعليمية، وبخاصة الأطوار الثلاثة: الابتدائي والإعدادي والثانوي. يقول صلاح فضل:"وقد آن الأوان لمجامعنا العلمية واللغوية والجامعية أن تتصدى لتيسير مهمة الباحثين وتوحيد اللغة الذين يتحدثون بها، لا بالتجاهل والعزلة المصطنعة — وإنما بالممارسة الحية لوظيفتها الأساسية في عقد الندوات والملتقيات العلمية لمناقشة إشكالية المصطلح في دراستنا الحديثة، واقتراح الحلول والبدائل له "[1].

والحق أن مصر وسوريا سباقتان إلى شيء من هذه النشاطات المجمعية، فقد بارك مجمع القاهرة كثيرا من اقتراح شيوخ المجمع نذكر منهم عباس حسن،

[1]- د. صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1985، ص 13.

*- اقتراحاته الجريئة شملها كتابه " إحياء النحو "، كما أشرنا من قبل.

مصطفى الغلاييني، طه حسين، العقاد، سعيد الأفغاني، مهدي المخزومي، إبراهيم مصطفى*، إبراهيم السامرائي وغيرهم.

ولكن كثيرا من مقترحات رجالات المجامع حال الميدان دون تطبيقها، هذا بشهادة عبد الكريم خليفة رئيس المجمع الأردني:"ودرس مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره سنة 1945 هذه المقترحات، وأدخل عليها بعض التعديلات، ولكن مع الأسف لم يظهر حتى الآن كتاب تعليمي في النحو يستطيع أن يتمثل من حيث التطبيق العملي هذه الآراء وتلك المقترحات "[1].

وما تزال الندوات العلمية المتخصصة تعقد من أجل التيسير والتجديد لأن أمانة تطوير العربية وجعلها مواكبة للعصر، ما تزال تثقل كواهل المجامع كلها. وقد أشاد تمام حسان بهذه الأمانة، " والذي نريد أن ننبه إليه هنا أن كل جلسة من جلسات المجمع تضيف قدرا من الحركة إلى تطور معايير الفصحى المعاصرة، وإلى البعد بها عن الفصحى الجاهلية أو الإسلامية أو العباسية أو حتى المملوكية. ولست أحب شيئا كما أحب أن أراقب أحد الغيورين على لغة القرآن من أعضاء المجمع

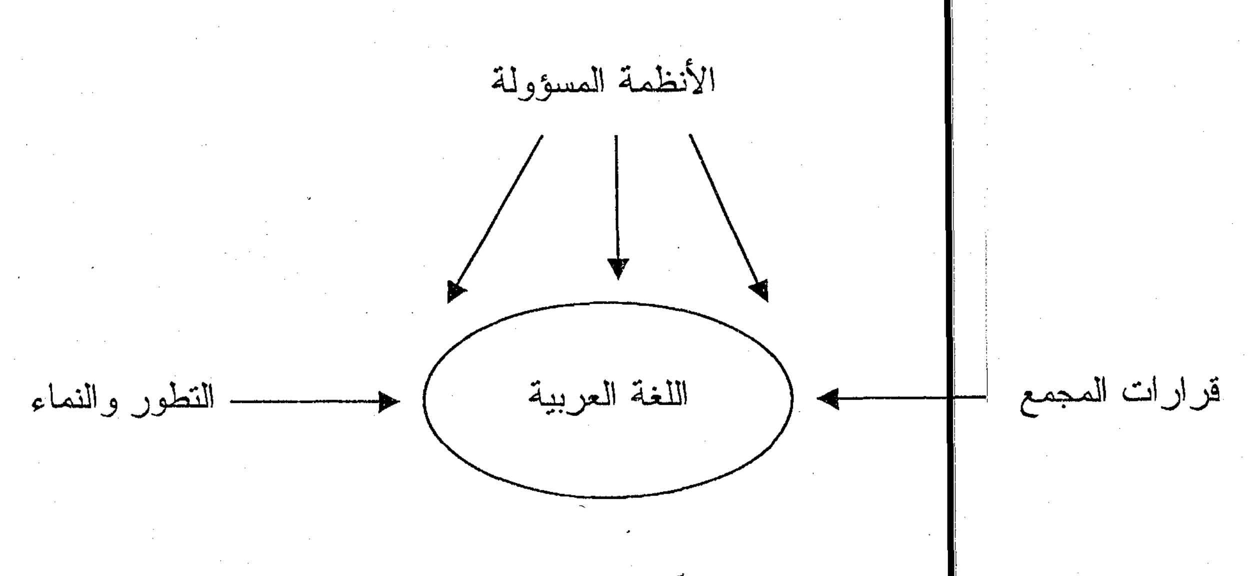
---

[1]– د. عبد الكريم خليفة " تيسير العربية بين القديم والحديث "، الأردن، ط1، 1986، ص 88.

وهو يفطن إلى هذه الحقيقة لأول مرة، تلك الحقيقة أنه يساهم طوعا واختيارا في عمل نتيجته أن يبتعد باللغة الفصحى عن أن تكون هي لغة القرآن "[1].

نفهم من هذا ضرورة تنشيط مباحث التيسير والتعريب والترجمة، ومباحث الاشتقاق والنحت، وكل ما من شأنه أن يجعل اللغة العربية تتنفس وتتفجر أكثر في المجتمع وعلى كافة الأصعدة.

كما أنه لا بد من احتضان قرارات المجامع اللغوية من قبل الأنظمة المسؤولة، وإلا يبقى الاقتراح حبرا على ورق إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.



شكل رقم (08)

قنوات التّحكّم في التّطور اللّغوي.

[1]- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 192.

وأمام هذه التحديات اللسانية المختلفة المشارب، ينبغي لمجامعنا أن توحد الهدف وتتكامل همتها، وتقوي الاتصال بين المشرق والمغرب.

وإذا لم نبالغ في هذا الحكم، إننا في المغرب العربي لا تكاد تصلنا من أعمال المجامع المشرقية إلا الشيء القليل، ولا سيما المجامع التي لها سابقة نشاط كمجمع القاهرة ومجمع دمشق ومجمع بغداد. إننا – والحق لا بد منه – نخشى على أجيالنا الناشئة أن تلهث وراء موجة العولمة التي بسطت نفوذها على العالمين، فتولي ظهرها لأقدس موروث [اللغة العربية]، إذ أمسينا نصادف من المثقفين من يتحرج من كونه لا يحسن **استعمال الكمبيوتر**، ولا يتحرج من الجور على **حركات الإعراب** وهو يعلو منصة رسمية أو مؤسسة مصيرية تتعلم منها الأجيال.

فإذا كان ولا بد من هذه **العولمة المغلوطة**، لا مناص إذن للمجامع اللغوية من تسخير جهدها الكامل لتوفير الكتاب الإلكتروني والمعجم الإلكتروني على أوسع نطاق وبخاصة في المجالات الحساسة ذات المسؤولية على الأجيال.

وحتى لا نبخس الناس أشياءهم، نسمع أن في تونس حركة معجمية معتبرة نرجو أن تكمل المجامع اللغوية مسعاها، ومن هنا نكسر شوكة القطيعة المبيتة بين

المشرق والمغرب العربيين*. وهذه الآن أهم المجالات المعرفية التي تمكن المجامع اللغوية من تفجير نشاطاتها:

أ/ الترجمة والتعريب:

التعريب قضية تستوجب بداية الإيمان بها على مستوى الذات العربية كشرط ضروري للنهضة، فنعرب الفكر، ونعرب التعليم والإدارة، إلا أن الترجمة أشمل وأوسع، وهي عمل خلاق يشمل مجالات الإبداع كلها. ما أحوج المجتمعات العربية والأوساط المثقفة بخاصة إلى ترجمة الإبداعات العالمية الناجحة إلى لغتنا العربية، ومن هنا نبعث عربيتنا من بطون المعاجم ونتعرف على أفكار الأمم الأخرى وفنونها.

ب/المعاجم:

يرجى من مجامعنا اللغوية تشجيع حركة التأليف المعجمي في كافة التخصصات العلمية والإنسانية، بإيجاد أقصى ما يمكن من مصطلحات علمية دقيقة مناسبة للمصطلح الأجنبي، وتنظيم هذا العلم على أكمل وجه بتسخير أهل

*كتب د. سليمان العسكري فصلا مهما عن هذه الجدلية(المشرق والمغرب) في مجلة العربي، العدد 499، جوان 2000

الاختصاص والمتضلعين من اللغة. وفي الوقت نفسه نفرض الرقابة على كل مطبوع معجمي غير مجاز من قبل هيئات المجامع العربية.

جـ/ الكشوفات العلمية:

ينبغي لمجامعنا العربية توجيه العناية القصوى لحركة الكشوف العلمية في أصلها العربي، حتى يفرض المصطلح العربي من أساسه. ومجال الإبداع كما نتصوره هو أرحب مجال تتنفس فيه العربية وتحتك بها كل شرائح المجتمع من الطفل إلى الطالب إلى الأستاذ المتخصص. تتنفس العربية في القصيدة والرواية والقصة وفي كتاب الطفل.

د/ تفعيل قرارات المجامع اللغوية:

إن هذه المجامع إذا لم تفعل نشاطها في الميدان، بتطبيق قراراتها فمآلها رفوف المخطوطات والأرشيف لا غير، كما يساهم المجمع بيد طولى في رواج منشوراته على أوسع نطاق، وتعمل المجامع على إخراج أعمالها في طبعات مثلى تسر الناظرين.

ومن الواجب العلمي أن ننوه بجهود كبار الباحثين والدارسين العرب في الحقول اللغوية، نذكر منهم الأساتذة: عبد الصبور شاهين، إبراهيم السامرائي، تمام حسان، أحمد مختار عمر، مهدي المخزومي، طه عبد الرحمن، إبراهيم أنيس .. وهؤلاء برمتهم ثمرة أوائل المجمعيين من كبار مشايخ اللغة الذين كانوا حجة في الاجتهاد والتحقيق.

2-مسألة اللّهجات:

اللهجة كما نعرف فرع عن اللغة الأم، لها ميزات وخصائص لا تبعدها عن اللغة المنطوقة، لكن اللهجات في القديم غيرها في الحديث، لأن اللهجة القديمة تنبثق عنها ضوابط وقواعد، وهي حجة في القياس اللغوي ومرجع في الاستشهاد، كما عبر ابن جني في خصائصه "اختلاف اللغات وكلها حجة" ويعني باللغات هنا اللهجات.

ونؤثر ها هنا استحضار الحديث النبوي الشريف:" أنزل القرآن على سبعة أحرف "والذي فسره بعضهم بسبع لهجات لسبع قبائل عربية هي مقياس

الفصاحة*. بينما اللهجة الحديثة تبعد في معظمها عن ضوابط اللغة، وما أكثرها في المجتمعات العربية.

نظر تمام حسان إلى اللهجات المعاصرة وعلاقتها باللغات الأجنبية من منطق التأثير والتأثر مما يجعل الخطاب العربي منفتحا على التوسع والإثراء معجميا ودلاليا وبخاصة في حقل الاكتشافات.

"وإن وجود بعض الكلمات ذات الأصل الرومي أو الفارسي في القرآن نفسه لدليل على أن الكلمات قد دخلت لغة العرب قبل الإسلام بمدة كانت كافية لصيرورتها كلمات عربية تستحق شرف الورود في صلب نص ديني عربي معجز كالقرآن الكريم. ثم هو دليل على أن التأثير والتأثر عمليتان قد يمتان في علاقة اللغات بعضها ببعض "[1].

ومهما يكن فنحن ملزمون في يومنا هذا بدراسة كل اللهجات العربية بدون استثناء لنتمكن من تطوير الخطاب الفصيح في ضوئها، أضف إلى ذلك أن النصوص

*هذه القبائل هي عند الجمهور: قريش، قيس – تميم – طيء – أسد – عقيل – هذيل: ينظر الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية وينظر في تفسير الحديث: الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي.

[1]– تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 73.

المكتوبة بها مادة محترمة وهامّة جدا للتعرف على خصوصيات كل مجتمع عربي إذا

كان ثمّة هدف وهمّة موحَّدين.

خاتمة

إنّ الخوض في حقول اللّغة بكلّ مستوياتها أمر صعب المنال، وربّما نستصعبه حتّى وإن شئنا الإحاطة بحقل واحد بمفرده، فالنّحو العربيّ شقّ هامّ من هذا التّراث اللّغوي، ولا بدّ هو الآخر أن ينفتح في درسه على المناهج الحديثة وبخاصّة المنهج الوصفي الذي يؤسّس له جمهور اللّغويين. ومن هنا كانت آراء تمام حسّان تدور في فلك المنهج الوصفي وإن شابتها الجرأة في بعض الأحيان، والذين هم في صف المحافظين لا يتوانون في التّهويل من أمر هذه الجرأة. لكن مهما يكن من أمر المنهج ومسالكه فالمجتهد مأجور في كلّ الأحوال، أقول هذا بعيدا عن كلّ تعاطف، فالعلم لا جنسية له على حدّ تعبير أستاذي المشرف، ثم إنّه لزام على تراثنا اللّغوي أن يواكب ركب الإبداع والتّجديد ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

خاتمة

بعد مصاحبتي لتمام حسان من خلال فضاء البحث تبيّن لي من النّتائج ما يلي:

1- مشكلة المعنى نقطة محورية في دراسات تمام حسان كلّها، سواء اشتغل على التّراث أو على مستويات أخرى خارج التّراث.

2- دعوته الشّديدة إلى اعتناق المنهج الوصفيّ بأصوله النّظرية والتّطبيقية، وفي المقابل نبذ المعيارية الصّارخة، وهذا ما أدى به إلى القدح في القياس النّحوي علما بأن القياس من معالم المعيارية.

3- اعتماد المنهج المقارن في الدّرس اللّغوي الحديث، بمعنى جعل الدّراسات العربية موازية للدراسات الغربية، وهذا يخلق عنده — أحيانا — انفصاما بين المادة النّظرية وميدان التّطبيق.

4- التّركيز على جهود الجرجاني في التّركيب وسيبويه في التّحليل في مجال تقويم التّراث.

5- الاجتهاد في قضايا المصطلح، بإقحام مصطلحات حديثة منبثقة عن الموروث اللّساني الغربي، إذ تصاحبنا في أعماله مصطلحات: الظّواهر السّياقية، الظّواهر

الموقعية، القرائن، القرائن السّياقية، الخوالف، التّضامّ، النّحو العلمي، النحو التّعليمي، الجمل الإفصاحية، الجمل الإنشائية، التّخصيص، التّبعية، الزّمن النّحوي، الزّمن الصّرفي، الزّمن الفلسفي ...

6- بالنسبة إلى الآراء النّقدية الموجّهة إلى صلب النّحو العربي نستخلصها في:

أ- المنهج القديم الذي قام عليه النّحو العربيّ ينبغي أن يعاد فيه النّظر بتحكيم لغة العصر ومناهج العصر.

ب- العدول عن التّقسيم المشهور لأقسام الكلم (الاسم، الفعل، الحرف)، إلى تقسيم مبتكر يشتمل سبعة أقسام هي: (الاسم، الفعل، الظّرف، الضّمير، الأداة، الخالفة، الصّفة).

جـ- يرى تمام حسّان أن الخلافات النّحوية القديمة مسّت الأصول والفروع على حدّ سواء.

د- التّقليل من شأن سلطان العلامة الإعرابية باعتبارها وسيلة خاصّة بالمبنى، والمطلوب هو خدمة المعنى، بل النّفاذ إلى معنى المعنى على حد تعبير ريتشاردز RICHARDS.

هـ- موافقة ابن مضاء على التّخلّص من نظرية العامل باعتبارها نظرية فلسفية لا طائل من ورائها.

و- التّفريق بين النّحو العلمي والنّحو التعليمي في طرائق البحث والتّدريس، فالنّحو التّعليمي أحوج إلى التّيسير والتّهذيب غير أن النّحو العلمي يشهد الاختلاف عند أهل الاختصاص بخاصّة.

ي- الدّعوة إلى فسح المجال للتّجديد والإبداع في حقل النّحو، وفي حقول اللّغة كلّها، لأنّ الأمر عندما يتعلّق باللّغة يعني هذا أنها سمعة حضارة وتاريخ وجود أمّة واستمراريتها.

هذه أهمّ النّتائج التي وقفت عليها وأنا أنسج خيوط هذا البحث، وهي نتائج — كثير منها — صالحة لأن يؤخذ بها في الدّراسات اللّغوية الحديثة، وأضعف الإيمان أن تنير الطريق للباحثين في هذه المستويات. ومباحث أخرى عالجناها في الفصل الثالث، فيها من الآراء الصّائبة ما يخدم اللغة العربية وما يخدم المنهج بشكل أعمّ، كمسألة المجامع اللّغوية وتفعيل نشاطاتها إذ هي هيئات مسؤولة عن تطوّر اللغة

ونمائها في كافّة المجالات، بما في ذلك استلهام الأفكار اللّسانية النّيرة عند الأمم الأخرى.

ختاما، إنّنا واثقون بأنّنا نبحث في أقدس ظاهرة إنسانية هي ظاهرة اللّغة، أو اللّسان بالتّعبير القرآني، هذه الآية الكونية محكوم لها بالتنوّع والتّمايز ومحكوم لها أيضا بالتطوّر والثّراء إذا قويت الهمم وتوحّدت القلوب والعزائم، واستشعر أولوا الألباب بلاغة هذا الوصف: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ العَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ المُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[1].

فالله نسأل أن يجعل هذه الصّفحات في ميزان العمل الصّالح، ويوفقنا إلى كلّ مجهود علميّ متميّز، إنّه قريب مجيب.

[1]-سورة الشعراء، الآيات: 192-193-194-195.

ثبت المصطلحات

المصطلح بالعربية	بالإنجليزية	بالفرنسية
الإلصاق	Agglutination	Agglutination
الإسناد	Relation	Relation
الأصل	Root	Racine
الإشارة	Signal	Signal
الاشتقاق	Derivation	Derivation
الأصوات (علم)	Phonetics	Phonétique
الإناسة	Antropology	Antropologie
الأداة	Tool	Outil
التصريف	Conjugation	Conjugaison
التضام		
التعليق		
التخصيص	Specification	Spécification
التبعية		
التضمن		
التنغيم	Intonation	Intonation
التشكيل الصوتي (علم)	Phonology	Phonologe
الخالفة	Interjection	Interjection
الدلالة	Semantic	Semantique
الدلالة المعجمية	Lexicology Semantic	Semantique d'exicologie
الدلالة الوظيفية	Fonctional Semantic	Semantique Fonctionelle
الرتبة	Order	Ordre

Français	English	العربية
Contexte	Context	السياق
Temps grammatical	Grammatical tense	الزمن النحوي
Temps Morphologique	Morphological tense	الزمن الصرفي
Affixes	Affix	الزوائد
Adjectif	Adjective	الصفة
Adverbe	Adverb	الظرف
Pronom	Pronown	الضمير
		القرينة
Agglutinants	Agglutinates	اللواصق
Accord	Concord	المطابقة
Relatif	Relative	الموصول
Sens	Meaning	المعنى
Normative	Normative	المعيارية
Logique	Logic	المنطق
Descriptif	Descriptive	الوصفية
Suffixe	Suffixe	اللواصق

-نصوص مفتاحية-

"إن أولى ما تقترحه القرائح، و أعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المترل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب".

ابن هشام/مغني اللّبيب، ج1.

" أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسير، تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها".

إبراهيم مصطفى/ إحياء النحو

"وقلنا إن المنهج الوصفي هو جوهر الدراسات اللغوية في العصر الحاضر".

تمام حسّان/اللغة بين المعيارية والوصفية

" ومن هنا يتضح أن الأقسام السبعة التي ارتضيناها للكلم موضحين بها مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل هي كما يأتي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة".

تمام حسان/اللّغة العربية معناها ومبناها

" وكل أجنبي يتعلم لغتك مكسب لك، لأنه يجد نفسه أكثر استعدادا للشعور كما تشعر والتفكير كما تفكر، ويعطف على آمالك وآلامك التي تعلمها من قراءة لغتك والكلام بها".

تمام حسان/ مناهج البحث في اللغة.

ثبت المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا:

1- *ابن خلدون، عبد الرحمن*: المقدمة / بيروت / دار الكتب العلمية، ط1، 1993.

2- *ابن النّاظم، بدر الدّين محمد*: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد / بيروت / دار الجيل، د.ت.

3- *أرسطو*: فن الشعر، تحقيق وترجمة: د. محمد شكري عياد / القاهرة / دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967.

4- *الأنباري، كمال الدين*: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تقديم وإشراف: حسن حمد، إميل بديع يعقوب / بيروت / دار الكتب العلمية، ط1، ج1، 1998.

5- *الأنطاكي، محمد*: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها / بيروت / دار الشروق العربي، ط3، ج3، د.ت.

6- *بكري، عبد الكريم*: إبن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي: رسالة دكتوراه / الجزائر / ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

7- *التّوحيدي، أبو حيان*: الإمتاع والمؤانسة / بيروت / المكتبة العصرية، ج1، د.ت.

8- *الجرجاني، عبد القاهر*: دلائل الإعجاز في علم المعاني: تصحيح السيد محمد رشيد رضا / بيروت / دار المعرفة، 1981.

9- *حسّاني، أحمد*: مباحث في اللسانيات / الجزائر / ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

10- *حسّان، تمام*: الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو – فقه اللغة – البلاغة / القاهرة / الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.

11- *حسان، تمام*: اللغة بين المعيارية والوصفية / المغرب / دار الثقافة، 1980.

12- *حسّان، تمام*: اللغة العربية معناها ومبناها / المغرب / دار الثقافة، د.ت.

13- *حسّان، تمام*: مناهج البحث في اللغة / المغرب / دار الثقافة، 1985.

14- *حسّان، تمام*: منهج النحاة العرب / القاهرة / حوليات كلية دار العلوم، مطبعة جامعة القاهرة، 1971.

15- *حسن، عباس*: النحو الوافي / القاهرة / دار المعارف، ط5، ج3، د.ت.

16- *حسين، محمد الخضر الجزائري*: القياس في اللغة العربية / الجزائر / المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

17- *الحمزاوي، محمد رشاد*: معجم المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية / الجزائر / المؤسسة الوطنية للكتاب / الدار التونسية للنشر، 1987.

18- *الحملاوي، أحمد بن محمد*: شذا العرف في فن الصرف / بيروت / دار الكتب العلمية، ط1، 1986.

19- *الخثران، عبد الله*: الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون / القاهرة / دار هجر، ط1، 1987

20- *خرما، نايف*: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة / الكويت / عالم المعرفة، ط2، 1979.

21- *خليفة، عبد الكريم*: تيسير العربية بين القديم والحديث / الأردن / منشورات مجمع اللغة العربية، ط1، 1986.

22- *دي، سوسير*: محاضرات في الألسنية العامة: ترجمة: يوسف غازي – مجيد النصر / الجزائر / المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986.

23- *دمشقية، عفيف*: تجديد النحو العربي / بيروت / معهد الإنماء العربي، د.ت.

24- *الدمشقي، محمد منير*: المعجم المفهرس لآيات القرآن الكريم / الجزائر / دار التراث الإسلامي، د.ت.

25- *الراجحي، عبده*: دروس في المذاهب النحوية / بيروت / دار النهضة العربية، 1980.

26- *الرافعي، مصطفى صادق*: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية / الجزائر / مكتبة رحاب، د.ت.

27- ***زكرياء، ميشال***: الألسنية: علم اللغة (المبادئ والأعلام) / بيروت / المؤسسة الجامعية للنشر، ط2، 1983.

28- ***الزمخشري، جار الله***: تفسير الكشاف عن حقائق التتريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تحقيق: د. محمد مرسي عامر / القاهرة / دار المصحف، ج5، د.ت.

29- ***السعران، محمد***: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي / بيروت / دار الفكر العربي، د.ت.

30- ***سيبويه***: الكتاب: تحقيق وشرح: د. عبد السلام محمد هارون / بيروت / دار الجيل، ط1، ج1، 1991.

31- ***ضيف، شوقي***: تجديد النحو / القاهرة / دار المعارف، ط2، 1986.

32- ***ضيف، شوقي***: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده / القاهرة / دار المعارف، 1986.

33- ***الطاهر، قطبي***: بحوث في اللغة / الجزائر / ديوان المطبوعات الجامعية، 1990

34- *عبد الرحمن، طه*: تجديد المنهج في تقويم التراث / بيروت / المركز الثقافي العربي، ط1، 1994.

35- *العكبري، أبو البقاء*: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / بيروت / دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986.

36- *الفاسي، عبد القادر*: اللسانيات واللغة العربية / بيروت / منشورات عويدات، ط1، 1986.

37- *الفتيح، أحمد*: تاريخ المجمع العلمي العربي / دمشق / مطبوعات المجمع، 1956

38- *فضل، صلاح*: نظرية البنائية في النقد الأدبي / بيروت / دار الآفاق الجديدة، ط3، 1985.

39- *فيصل، شكري*: كتب ومؤلفون: د. طه حسين / بيروت / دار العلم للملايين، ط2، 1984.

40- *قباوة، فخر الدين*: إعراب الجمل وأشباه الجمل / بيروت / دار الآفاق الجديدة، ط3، 1981.

ثالثا: المراجع الأجنبية

47-Algirdas julien greimas – Joseph courtes Sémiotique : Dictionnaire Raisonné de théorie du language. HACHETTE – Paris – 1979.

48-Ferdinand de Saussure : Cours de linguistique générale. El Aniss ENAG / 2ieme édition 1994.

رابعا: الدوريات "المجلات"

49– مجلة العربي / الكويت / العدد 450، ماي 1996.

50– مجلة العربي / الكويت / العدد 499، جوان 2000.

51– مجلة المجمع العلمي العربي / دمشق / المجلد: 32، الجزء 01، 1957.

خامسا: المراسلات الشخصية:

1. *د. ادريس أوعويشة*: عميد كلية الآداب – جامعة مولاي اسماعيل. مكناس

2. *د. تمام حسان*: كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

3. *د. فخر الدين قباوة*: كلية الآداب، جامعة حلب.

4. *د. عبد الكريم خليفة*: رئيس مجمع اللغة الأردني.

فهرس